

جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومي

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٣٦٢)

آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد
القومي وسياسات مواجهتها

إعداد

د / اجلال راتب

أكتوبر ١٩٨٣

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

المحتويات

تمهيد :

الفصل الاول :

الوضع العالمى والعربى للبتترول

- ١٠١ - تطور العلاقات البترولية الدولية وأثر ذلك على الاسعار
٢٠١ - الدور الاقتصادى للبتترول من عصر البتترول الرخيص الى ثورة أسعار البتترول .

الفصل الثانى :

البتترول فى الاقتصاد المصرى

- ١٠٢ مقدمة
٢٠٢ تطور الانتساج
٣٠٢ تطور الصادرات
٤٠٢ التوزيع الجغرافى لصادرات البتترول

الفصل الثالث :

انخفاض أسعار البتترول وآثاره المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد المصرى

- ١٠٣ تطور أسعار البتترول المصرى
٢٠٣ الآثار المباشرة لانخفاض أسعار البتترول على الاقتصاد المصرى
١٠٢٠٣ قطاع البتترول من واقع الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧
٢٠٢٠٣ اعتماد الخطة المصرية على عائدات البتترول وأثر انخفاض أسعاره على تحقيق اهدافها .
٣٠٢٠٣ أثر انخفاض أسعار البتترول من واقع التقرير البدئى للاداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الاولى (٨٢/١٩٨٣) من الخطة الخمسية

- ٣٠٣ الأثار غير المباشرة
١٠٣٠٣ مساهمة العالم العربي في تزويد العالم بالطاقة
٢٠٣٠٣ مساهمة قطاع النفط في الناتج القومي الاجمالي العربي
٣٠٣٠٣ اثر انخفاض أسعار النفط على المشاريع الانمائية للدول العربية

الفصل الرابع

نحو استراتيجية مقترحة للبتترول

- ١٠٤ استشراف أسعار البترول في المستقبل
٢٠٤ سياسات مواجهة انخفاض أسعار البترول
١٠٢٠٤ تيسر رشيد الاستهلاك
٢٠٢٠٤ تنوع مصادر الطاقة
٣٠٢٠٤ زيادة الانتاج من البترول
٤٠٢٠٤ تعظيم الصادرات من الانتاج المصنوع (البتروكيماويات)
٣٠٤ الانتقال بالبتترول من مجرد مصدر للتمويل الى عنصر رئيسي من عناصر الانتاج
١٠٣٠٤ دور البترول كمصدر تمويلي
٢٠٣٠٤ البترول كقاعدة رئيسية من قواعد الصناعة التحويلية

تمهيد

أصبح البترول منذ حرب أكتوبر من أهم العوامل الحاسمة في تطور الأحداث الاقتصادية سواء على الصعيد العالمي أو الصعيد العربي . فعلى الصعيد العالمي أدى انتهاء عصر البترول الرخيص الى التفكير الجاد في ترشيد الاستهلاك في الدول الصناعية وتكوين جهة من هذه الدول لمواجهة منظمة الأوك ، والى التفكير الجاد في تطوير بدائل الطاقة ومحاولة استكشاف مصادر أخرى للبترول ، والى محاولة احتواء السوق العالمي لفوائض الأرصدة البترولية ولا رية العربية من خلال اعـــادة تدويرها .

وعلى الصعيد العربي تراكت فوائض الأرصدة البترولية ودخلت البلاد العربية مرحلة جديدة في التنمية الاقتصادية فوضعت برامج انمائية وانشائية طموحة . وكان لذلك آثارا بعيدة المدى سواء على البلاد العربية البترولية أو العربية غير البترولية ، ومن أبرز هذه الآثار استقطاب العمالة المصرية وغيرها الى بعض دول الأوك مما ترتب عليها تطورات اقتصادية واجتماعية متباينة والغة الأثر .

ولا شك فانه على الصعيد العربي فان تراكم الفوائض البترولية كان فرصة ذهبية لم يحسن الاستفادة منها لتدعيم التنمية الاقتصادية العربية من خلال دفع عجلة التعاون والتنسيق بين برامج الانماء العربي وحيث تتكامل عوامل الانتاج على الصعيد العربي من عمل وأرض ورأس مال .

وعلى الصعيد المصري فقد بدأ البترول يلعب الدور الأهم في النشاط الاقتصادي منذ أواخر السبعينات سواء تمثل ذلك في ارتفاع نسبة ناتج البترول الى الناتج المحلي الاجمالي أو في زيادة الاعتماد على البترول كبند رئيسي هام في موازنة الدولة .

أو في زيادة حصيلة الصادرات السلعية وأثر ذلك على تخفيض حجم العجز في الميزان التجاري ، أو في زيادة حجم تحويلات المصريين العاملين في الخارج وأثر ذلك على تخفيف أعباء العجز في ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات .

ولا شك فإن تعاظم دور البترول في الاقتصاد المصري وإن كان له آثاره الايجابية . إلا أنه من ناحية أخرى لا يجب أن نسمح بتكرار ظاهرة الاعتماد على سلعة واحدة . لقد عانينا في الماضي شأننا في ذلك شأن البلاد النامية ، من الاعتماد على سلعة واحدة (القطن) كعامل وحيد مؤثر في اقتصادياتنا . لذلك فإن السياسة الاقتصادية السليمة لا بد وأن تستهدف تطوير مجالات إنتاج أخرى جنباً إلى جنب مع تطوير نشاط البترول .

وإذا كان ارتفاع أسعار البترول قد يخفي صعوبة الموقف الناشئ عن الاعتماد على سلعة واحدة ، فإن انخفاض أسعاره لا بد وأن يكشف خطورة هذا الاعتماد ، الأمر الذي يحتم الإسراع بتطوير هيكل إنتاج متعدد القطاعات والأنشطة ، متوازن داخليا من خلال تعميق علاقات التشابك القطاعي والإسراع بعلاقات الربط القطاعية الخلفية وأمامية ، وحتى يمكن لخطط التنمية أن تسير في إطار التنمية المتوازنة .

وفي ضوء هذا التمهيد تتناول الدراسة أولاً اتجاهات الوضع العالمي والعربي للبترول في سنوات السبعينات ، تنتقل الدراسة في ثانياً لتوضيح تطور وضع البترول في الاقتصاد المصري ، يعقب ذلك دراسة آثار انخفاض أسعار البترول سواء المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد المصري . وأخيراً تنتهي الدراسة بمناقشة حول استراتيجيات مقترحة للبترول .

وأود في هذا التمهيد أن أوجه الشكر للزميل الدكتور محمد عبد الشفيق حيث ساهم في هذه الدراسة من خلال تناوله لدور الاقتصادى للبترول العربى وفى استشراف أسعار البترول فى المستقبل وفى إيضاح دور البترول التحويلى وفى ضرورة تحويل البترول الى قاعدة رئيسية من قواعد الصناعة التحويلية .

د . اجلال راتب

أولا : الوضع العالمي والعربي للبترو

١٠١ - تطور العلاقات البترولية الدولية وأثر ذلك على الأسعار

اتسمت مسيرة أسعار البترول ، خلال النصف قرن الأخير بضآلتها بالنسبة للبلاد المنتجة وكانت تلك الأسعار وحتى قرار قطع الامدادات النفطية عن الغرب بسبب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، تحت رحمة سبع شركات بترولية (١) حيث كانت تلك الشركات تتحكم في أسعار البترول في السوق الدولية وفقا لما يتوافق مع مصالحها وامتيازاتها . فمن المعروف أن العلاقات البترولية الدولية حتى الستينات من هذا القرن كانت علاقة بين طرفين الأول هو المحور الرئيسي والمسيطر ، وهي الشركات البترولية ، ومن ورائها حكوماتها ، والطرف الثاني : وهو الهامش والثانوى وهو حكومات الدول المضيفه أو الدول المنتجة للبترول .

وكانت شركات البترول العالميه تكون " كارتل " البترول العالمى وتسيطر على جميع المراحل البترولية من البئر إلى المستهلك ، وكانت طرفا وحيدا حاكما يتحمل المسئوليه الكامله لتسخير البترول في خدمه العالم الصناعى الذى تنتمى اليه تلك الشركات الدوليه الكبرى . وقد سيطرت تلك الشركات على النشاط البترولى في البلدان المنتجه للبترول ومنها بلدان الشرق الأوسط بموجب اتفاقيات امتياز عقدت معظمها قبل الحرب العالميه الثانيه ، وبالرغم من اختلاف نصوص تلك الاتفاقيات من بلد الى آخر ، ومن اتفقيه الى اخرى ، الا أن أهدافها وأسسها العامه تطابقت ، فهى قد حققت للشركات البترولية العالميه السيطره الكامله على العمليات البترولية ، وأتاحت لها الحصول على القدر الأقصى من الأرباح مع ترك القليل للحكومات المنتجه . وبعد انتهاء الحرب العالميه الثانيه وحصول معظم الأقطار المنتجه للبترول على استقلالها وقيام حكومات وطنيه بها ، أخذت تعيد النظر في هذه العلاقه .

وقد لمسك هذه البلاد ضروره وجود جهاز قوى يمثلها في التفاوض مع الشركات ويقف على

(١) اكسون - شل - موبيل تكساس - البترول البريطانى - ستاندر - أويل كاليفورنيا جلف شركة البترول الفرنسيه .

مواجهتها وذلك أنشأت منظمة الأقطار المصدره للبتترول " أوبك " في سبتمبر ١٩٦٠ (١)

ويتكوين هذه المنظمه بدأ ظهور دور جديد لحكومات البلدان المنتجه للبتترول ، فبعد أن كان دورها سلبياً ، أخذت تتطلع الى المشاركة الفعالة في توجيه صناعتها البتروليه وتتحرك فسي جميع الاتجاهات منفرداً أو مجتمعاً بهدف تحقيق سياسات بتروليه مستقلة من شأنها تصحيح الأوضاع التي خلفتها سياسات شركات كارتل البتترول العالمى في العلاقات البتروليه الدوليه في سوق البتترول العالميه .

ومنذ انشاء منظمه الاوبك وهذه الشركات تحاول القضاء عليها من أجل اعاده سيطرتهم وتحكمها في السوق الدوليه للنفط . واستطاعت هذه الشركات فعلاً السيطرة جزئياً على هذه المنظمه حتى ١٩٧٣ . ولم يكن بإمكان المنظمه قبل هذا التاريخ رفع أسعار البتترول الى المستوى المطلوب ولم تتجع المنظمه خلال الستينات من تحقيق رفع الاسعار المعلنه . وكان هم المنظمه وشاغلها الوحيد هو المحافظه على هذا المستوى المنخفض الا ان ازدياد قيمة البتترول وحلوله فسي المكان الأول بين مصادر الطاقة داخل البلدان الصناعيه ، وتشعيب استخدام مشتقاته في ميادين صناعيه وكيمياويه مختلفه ، منح منظمه الأوبك قوة فعليه قادره على استعمالها ضد أى محاولة تقوم بها شركات النفط الدوليه من أجل التلاعب بالسوق . هذا بالإضافة الى أن أحداث يونيو ١٩٦٧ وما ترتب عليها من تعطيل الملاحه في قناة السويس ، واضطراب الامدادات البتروليه الى دول غرب أوروبا ، أدى الى ارتفاع التكلفة على الدول الصناعيه ، كل ذلك ساعد على انتقال دور الأوبك من دور الدفاع والعمل على منع تخفيض الاسعار المعلنه للزيت - كما هو الحال في الستينات - الى دور المبادره والأخذ بزمام الموقف .

وهكذا دخلت الدول الصناعيه المستهلكه للبتترول ما اطلقت عليه " أزمة الطاقة " فالمعلوم أن الدول الصناعيه كانت تدفع ٤٧٥ دولار للبرميل الواحد من النفط عام ١٩٧٢ ، الا أن الزيادات

(١) تكونت هذه المنظمه من ايران - العراق - الكويت - السعوديه - فنزويلا . ثم انضمت بعد ذلك اندونيسيا - اكوادور - قطر - ليبيا - الامارات العربيه - الجزائر - نيجيريا - جابون .

المتتالية التي أعلنت عنها الأوبك أرسلت هذا السعر الى ٢١.٥ دولار في ١٩٧٨ ثم الى ٣٤ دولار ١٩٨١ .

لقد شهدت العلاقات البترولية تغيرات كثيرة في بداية السبعينات ولكن هذه التغيرات تبسدت و ضئيلة بالمقارنة بالتغيرات التي حدثت منذ حرب أكتوبر وسببها فقد تحول سوق البترول العالميه عقب حرب أكتوبر من سوق للمشتري الى سوق للبائع بالكامل - وسننوه للدور الاقتصادي للبترول العربي فيما بعده وكرده فعل لذلك ورغبه من الدول الصناعيه الغربيه المستورده للبترول في الاحتفاظ بمعدلات نموها الاقتصادي ورفاهيتها على اساس الطاقة الرخيصه ، ثم انشاء " الوكاله الدوليه للطاقة " في آواخر عام ١٩٧٤ . والتي تتلخص أهدافها في تنسيق سياسات الطاقة للدول الصناعيه واعداد ترتيبات جماعيه خاصه تتيح لها مواجهه أى قصور في الطاقة على نطاق عالمى وذلك عن طريق :

- تكوين مخزون استراتيجى كبير من البترول

- تخفيض استهلاك البترول

- بذل المزيد من الجهود وانفاق المزيد من الاستثمارات في عمليات البحث عن البترول

في مناطق جديده خارج الأوبك .

- تطوير مصادر جديده للطاقة .

وهكذا نجد أن الدول الصناعيه المستورده للبترول وشركاتها البترولية العالميه قد استطاعت ان تستوعب الموقف الذى خلفته ظروف حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وبعد أن كانت تلك الدول تخشاه من بوادر أزمة بترولية ، تسعى اليوم الى الاستغناء تدريجيا - عن بترول الأوبك عامه - والشرق الأوسط خاصه ، عن طريق التنسيق فيما بينها ، بحيث أصبحت فعلا تتحكم من جديد في سوق البترول العالميه .

والواقع أن بدايه الثمانينات قد شهدت تدهورا في اسعار الزيت الخام ، هبطت به من الذروه التى وصل اليها في عام ١٩٧٩ حتى بلغ حوالى ٤٠ دولار للبرميل ، حتى وصل الى ٣٠ دولار للبرميل

في مطلع عام ١٩٨٢ ، وصل الي ٢٥ دولار للبرميل في أوائل ١٩٨٣ . وكان ذلك نتيجة عـدـة عوامل مجتمعه (١)

— استطاعت الدول الأوربيه الغربيه وأمريكا واليابان أن تخفض كثافه استخدام الطاقه

لكل ألف دولار — من الناتج المحلي الاجمالي بنسب تتراوح بين ١١% و ١٤% .

— تراجع معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعيه من متوسط عام يدور حول ٤% سنوياً

في النصف الثاني من السبعينات الي ١% في أوائل الثمانينات .

— لجأت الدول الصناعيه الي السحب بمعدلات كبيره من مخزونها الاستراتيجي بهدف

الضغط على أسعار الترتيب الخام . (معدلات سحب ٤ر١ مليون برميل يومياً حسب

تقديرات وكالة الطاقه) .

— عدم اتفاق دول الأوبك على سياسه موحده مناسبه للإنتاج واستمرار بعض الدول الاعضاء

في الإنتاج بمعدلات مرتفعه ، مما أدى الي تزايد الفائض في السوق .

— حدوث زيادات في الإنتاج من خارج دول الأوبك (مكسيك — برازيل — المملكه المتحده

مصر) .

— استخدام سلاح الضرائب للحد من نمو استهلاك المنتجات البتروليّه بالاضافه الي حملات

التوعيه .

كل ذلك أسهم في الضغط النزولي على أسعار البيع القعليه في سوق البترول العالميه .

ورغم أنه من الصعب تحديد سعر واحد للنفط ، نتيجة اختلاف نوعياته وموقع استخراجيه

وأسعار السوق الفوريه ، الا أن التطور الذي حدث في السعر الرسمي للنفط السعودى الخام

يعطى انطباعاً عاماً عن التاورات التي حدثت في سعر النفط ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي

الذي يوضح السعر الرسمي للبترول الخام .

السعر الرسمي للنفط السعودي الخفيف

السنة	السعر دولار / برميل
١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٨٠٠
١٩٧١	٢٢٨٥
١٩٧٢	٢٤٧٩
١٩٧٣	٥٠٣٦
١٩٧٤	١١٢٥١
١٩٧٥	١٢٣٧٦
١٩٧٦	١١٥١٠
١٩٧٧	١٢٧٠٠
١٩٧٨	١٢٧٠٠
١٩٧٩ (مايو)	١٤٥٤٦
١٩٧٩ (يوليه)	١٨٠٠٠
١٩٧٩ (ديسمبر)	٢٤٠٠٠
١٩٧٩ (معدل السعر)	١٦٢٠٠
١٩٨٠	٢٦٠٠٠
١٩٨٣ (يناير)	٣٤٠٠٠

المصدر:

المجلد السادس الصادر الثاني ١٩٨٠

النفط والتعاون العربي -

٢٠٩ - الدور الاقتصادي للبتروى العربى من عصر البترول الرخيص الى " ثورة اسعار البترول "

لقد كان الاءاء العسكرى والبترولى ابان حرب اكوير هو نقطة التحول الفاصله فى صياغة الدور الاقتصادى للبتروى العربى على نحو جديد تماما .

فطوال الربع قرن السابق على حرب ١٩٧٣ كان الدور الاقتصادى للبتروى قائما على معادلة من طرفين :

أما الطرف الأول فهو حصول البلاد العربيه الرئيسيه المنتجه للبتروى فى الخليج اساسا على قسط ضئيل من سعر البترول المعلن فى صورة عائدات واتاوات محدوده ، مقابل ارتفاع ارباح الشركات وضرائب حكومات الدول المستهلكه فاذا علمنا ان سعر بترول الشرق الاوسط قد تميز بالانخفاض الشديد بالمقارنه مع سعر البترول المنتج فى المناطق الاخرى وخاصة فى الامريكيتين ، وبصفه اخص فى أمريكا الشماليه ، فان لنا أن نستنتج ان البلاد العربيه البتروليه لم يتوفر لها رصيد مسن رأس المال يفى بمتطلبات اقامة قاعده تنمويه عريضه يضاف الى ذلك ما يلى :-

أ - ان القطاع البترولى قد انحصر فى صناعة الاستخراج التقليديه وهو ما يعنى تصدير النفط خاما الى أوروبا الغربيه والولايات المتحده الامريكيه حيث تتوفر مصافى التكرير ومعامل المنتجات البتروليه ومصانع البتروكيمياويات ، والتي يعود جزء منها مستوردا الى البلاد المنتجه للبتروى .

ب - ان العمال الفنيه فى الصناعه الاستخراجيه النفطيه كانت عماله اجنبيه وافده عبر قنصوات الشركات البتروليه (الشقيقات السبع) ولم تستخدم العمال العربيه بأى قدر ملموس .

ج - سيطر على الفائض الاقتصادى الناتج عن عوائد انتاج النفط فى البلاد العربيه البتروليه حفنه من العائلات والافراد وخاصة فى المشيخات القديمه على ساحل الخليج مما ادى الى حجب فرصه اقامة نموذج تنموى نتيجة تبيد الفائض القومى فى الاستهلاك العائلى .

والخلاصة ان القطاع البترولي كان جيئاً استخراجياً منعزلاً داخل الاقتصادات السطية فلم يمارس آثار الترابط الامامية والخلفية ، كما لم يقدر له ان يمارس اي اثر ديناميكي على الاقتصاد العربي ككل سواء من حيث تصدير راس المال او استقبال العماله المهاجرة .

أما الطرف الثاني من المعادله قيل ١٩٧٣ فقد تمثل في اوضاع الاقتصاد الغربي :

وتدلنا وقائع التطور التاريخي لاستخدام مصادر الطاقة في الدول اعضاء " منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية " ان الفحم قد ازيح عن عرشه نهائياً عقب الحرب العالمية الثانية وحل البترول محله تدريجياً ، في مجال المدنية وتأكيداً لذلك كانت نسبة استخدام الفحم الى اجمالي استخدام الطاقة ٦١% في عام ١٩٥٠ ثم انخفضت الى ٣٥% عام ١٩٦٠ ثم الى ٢٠% فقط عام ١٩٧٧ ، بينما لم تكن تزيد نسبة النفط عن ٢٧% في عام ١٩٥٠ (والغاز ١٠%) وبلغت نسبة النفط في عام ١٩٦٠ ٤٠% (و ١٧% للغاز) ووصلت الى ٥٢% عام ١٩٧٧ (بالاضافه الى ١٩% للغاز) أي أن النفط والغاز الطبيعي أصبحا يشكلان نحو ثلاثة ارباع استخدامات الطاقة في أواخر السبعينات ويترجم هذا الاعتماد المتزايد على البترول في الدول الغربية المتقدمه في ارتفاع معدل السبب على البترول وتجاوزه لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي طوال عقد الستينات . عقد النمو المتواصل في الناتج والتجاره الخارجيه للدول المذكوره - فبينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٤,٧٧% في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٢ فان الطلب على البترول قد زاد بنسبة ٥٠,١% سنوياً .

والان اذا جمعنا طرفي المعادله السابقين في فترة ما قبل ١٩٧٣ فانه يمكن التوصل الى أن الاقتصاد العربي المتقدم قد أخذ يتزايد اعتماده على استجلاب البترول من الشرق الاوسط خاصه الشرق العربي ، بالاضافه الى ليبيا ، لبناء نموذج التطور في ظل الثورة التكنولوجية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بل ولبناء " نمط كامل للحياة " نمط قائم على تكثيف استخدام الطاقة كأساس لتكنولوجيا الانتاج وتكنولوجيا الاستهلاك في الاقتصادات الغومية .

ويرجع الاعتماد على البترول العربي بالذات - أو بترول الشرق الاوسط عموماً - الى رخص هذا البترول ، بفعل انخفاض نفقات التنقيب في هذه المنطقه من جهة وبفعل سياسات الحكومات الغربية

لرفع تكلفة النفط في داخل بلادها وخاصة باستخدام الاداء الضريبيه وفيما يتعلق بنفقات
التقيب نسوق الجدول التالي .

نفقات التقيب في العالم (باستثناء بلدان الكتله الاشتراكية)
(بالسنت للبرميل)

١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	
٧٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	الشرق الاطلس
٣٢٥	٣٠٠	٢٢٥	١٧٥	١٢٥	٧٥	١٠٠	١٢٥	١٠٥	١٠٠	٧٥	اوربا
١٣٧٥	١١٩٥	١١٣٠	٨٥٠	٧٤٠	٧١٥	٦٦٥	٧١٥	٧١٥	٦١٥	٦٥٠	الولايات المتحدة

المصدر : Chase Man Batan Bank, capital investment of the world
Petroleum Industry.

نقلا عن : عبد العزيز الوتارى ، تقويم سياسات الطاقة الدوليه وآثارها على الاقطار
العربيه في : الطاقة في الوطن العربي ، وقائع مؤتمر الطاقة العربي الاول ، الجزء الاول
صدر في الكويت ، ١٩٨٠ ، ص ١٣٤ .

من هذا الجدول الذي يعرض تطور نفقات التقيب من منتصف الستينات الى منتصف
السبعينات تتضح لنا الهوة الواسعه بين هذه النفقات في الشرق الاوسط وفي كل من اوربا
والولايات المتحده وهو مادفع المنطقتين الاخيرتين للاعتماد على النفط الرخيص للمنطقه الاولى
ويترجم هذا بارتفاع حصة - منطقه الشرق الاوسط - او حصة البلدان العربيه تحديدا في
الانتاج العالمي . وفيما يلي جدول يعرض لتطور انتاج اعضاء " منطقه البلدان العربيه
المصدرة للبترو" اوابن - من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٣ بالمقارنه مع انتاج العالم (باستثناء
الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا) .

بالمليون برميل يوميا

نسبة انتاج الاوبك في الناتج العالمي

السنة	أوبك	العالم	النسبة المئوية
١٩٦٠	٤ر٤	١٨ر٦	٢٣ر٧
١٩٦١	٤ر٩	١٩ر٧	٢٤ر٩
١٩٦٢	٥ر٦	٢١ر٣	٢٣ر٨
١٩٦٣	٦ر٤	٢٢ر٨	٢٨ر١
١٩٦٤	٧ر٤	٢٤ر٥	٣٠ر٢
١٩٦٥	٨ر٣	٢٦ر٣	٣١ر٦
١٩٦٦	٩ر٥	٢٨ر٥	٣٣ر٣
١٩٦٧	١٠	٣٠ر٦	٣٢ر٧
١٩٦٨	١١ر٨	٣٣ر٦	٣٥ر١
١٩٦٩	١٢ر٩	٣٦ر٤	٣٥ر٤
١٩٧٠	١٤ر٢	٤٠	٣٥ر٥
١٩٧١	١٥	٤٢	٣٥ر٧
١٩٧٢	١٦ر٢	٤٤ر١	٣٦ر٧
١٩٧٣	١٨ر٤	٤٨ر٢	٣٨ر١

B P Statistical Review.

المصدر :

نقلا عن عبد العزيز الوتارى - مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

وهكذا زاد الانتاج العربى من البترول وزادت حصة الانتاج العربى من الانتاج العالمى وفاء لمتطلبات الاقتصاد الغربى من البترول الرخيص كقاعده للنمو الاقتصادى ونمط الحياه الغربى المكثف لاستخدام الطاقة .

وكان عام ١٩٧٣ هو نقطة التحول الفاصله كما ذكرنا فى مسار الدور الاقتصادى للبترول العربى فأنطلاقا من الاءاء العسكرى والاقتصادى لحرب اكتوبر حدث وانفجار فى اسعار البترول وبعد ان كان سعر البرميل الواحد من النفط الخام ١٨٠ دولار فى عام ١٩٧٠ ونحو ثلاثه دولارات عام ١٩٧٣ اذا به يصل فى اول يناير ١٩٧٤ الى ١١٦٥١ دولار ، وصاحب هذه " الثوره السعريه " تغيير جذرى فى طريقه اقتسام سعر البرميل بحيث أخذت الدول العربيه المنتجه تحصل على نصيب اكبر من ذى قبل ، على نحو ما يوضحه الجدول الآتى :-

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨
%	%	%	%	%	%	%
٣٤	١١	٩	٨	٦	٦	٦
١٠٠	٢٣٠	١٦٠	١٣٥	٨٦	٨٦	٧٦
٣٩	٥٦	٥٥	٥٥	٥٢	٥٢	٥٢
١٠٠	١١٤٠	٩٤٠	٨٧٠	٨٢٠	٨٢٠	٧١٠
٢٧	٣٣	٦	٣٧	٥٣٠	٥٣٠	٥٧٠
١٠٠	٢٣٠	٦٨٠	٥٩٠	٥٣٠	٥٣٠	٥٧٠
١٠٠	٢٠٥٠	١٧٠	١٥٩٠	١٤٥٠	١٤٥٠	١٣٦٠

لمصدر :

نقلا عن عبد العزيز الوتارى ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

ومن هذا الجدول يتضح ان عائد البلد المنتج للنفط قد ارتفع في المتوسط - بثلاثة أضعاف بعد عام ١٩٧٣ بحيث ارتفع نصيب هذا العائد من اجمالي سعر البرميل الواحد من ١.١% عام ١٩٧٣ الى ٣.٤% عام ١٩٧٤ ، بينما انخفض نصيب حكومات الدول المستهلكة (فى صورة ضرائب) من ٥.٦% عام ١٩٧٣ الى ٣.٩% ، وانخفض نصيب الربح والعناصر الأخرى للتكلفة من ٣.٣% الى ٢.٧% .

وقد أدى تزايد عوائد الدول المنتجة - وهو ما يمكن التعبير عنه بالتدفقات Flows الى تزايد رصيدها من رأس المال Capital Stock وذلك بما يجاوز قدره الاستيعابي للاقتصاديات المحلية وهو ما أدى الى بروز ظاهرة " فوائض رأس المال النفطي " Capital Oil Surplus ونعنى بها الاموال الناتجة عن بيع البترول والفائض عن الاستخدام الفعلية للدول المنتجة للنقطه هذه الاموال التى أطلق عليها عقب ١٩٧٣ " الدولارات البترولية " .

آثار ارتفاع أسعار النفط بعد ١٩٧٣

فى الفترة من ١٩٧٣ الى أوائل ١٩٨٣ ، أى منذ رفع سعر النفط الى خفض السعر لأول مرة فى العام الحالى ، تحققت مجموعة آثار اعتبرت بمثابة ردود أفعال للظاهرة الجديدة ويمكن لنا ان نقسم هذه الآثار حسب موقع حد وشها الى ثلاثة فئات :

أولا : آثار فى الدول الغربية المستهلكين للبترول وأهمها :

أ - سياسة خفض استهلاك البترول ، مقابل تزايد الاعتماد على مصادر الطاقة البديله .
ب - " إعادة تدوير " الفوائض النفطية فى داخل بنوك وخزائن الدول الغربية وهى ما تسمى ظاهرة

ج - امتصاص قسط هام من الفوائض النفطية فى مبيعات السلاح والبيع الانتاجية والوسيطه

والاستهلاكية وعناصر الخبرة والمهارة التكنولوجية الى البلاد المنتجة للبترول .

ثانيا : آثار فى الدول العربية المنتجة للبترول ، وأهمها :

أ - إقامة نموذج انمائى يتجاوز الدائرة الاستخراجية القديمه الى إقامة سلسلة مترابطة من مشروعات الهياكل الاساسية (طرق ، موانئ ، مطارات ، شبكات ، مياه وكهرباء)

والخدمات الاجتماعيه (تعليم عادى وعالى ، مستشفيات ٠٠٠ الخ) والصناعات التحوليه
(بتروكيمويات ومعادن اساسيه باستخدام النفط والغاز الطبيعى)

ب - تكثيف استخدام الطاقة - من مصادرها النفطى - فى الصناعات والخدمات وهو ما يعبر
عنه بتزايد الاستخدامات التجاريه للطاقة الاولييه .

ج - اللجوء الى غير السوق العالمى بالنفط للحيلولة دون مزيد من رفع الاسعار ، بدعوى
احداث التوازن فى سوق البترول ، وهذه هى سياسة أكبر دولة عربييه منتجة لى
السعودية ، باعتبارها " المورد العالمى المكمل " Residual Suplier
هذا بالاضافة الى تزايد جهود التنقيب والكشف عن البترول للوفاء بالانتاج المتزايد
للبنترول . ويترجم ذلك بتزايد النصيب العربى من الانتاج العالمى والاحتياطى
العالمى للنفط .

ثالثا : آثار فى ميدان العلاقات الاقتصادية العربييه المتبادله وتتمثل فى بعدين :

- ١- تزايد تدفقات رأس المال من الدول ذات الفائض الرأسمالى الى " دول العجز "
- ٢- هجره العماله من الدول ذات الكثافه السكانيه نسبيا والفقيرة فى رأس المال
(خاصة من مصر واليمن والأردن) الى الدول المنتجه للبنترول .

٢ - الاحتياطى العربى والعالمى

وفى ما يلى بيان بتطور الاحتياطى (مقدرا بالبلليون برميل فى نهاية العام)

١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٥	١٩٧٣
٦٧٠٠٩	٦٤٨٠٠	٦٤١٠٦	٦٤١٠٦	٦٥٨٠٧	٦٢٧٠٩
٥٠٨	٥٢٥	٥٣٠	٥٤٠	٥٠٨	٥١٨

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٢ ، جامعة الدول العربيه - ص ١٧٦

ويتبين من ذلك انه برغم النصيب المرتفع للبلدان العربية من الاحتياطي العالمي الا ان هذا النصيب قد اصابه الانخفاض في اول الثمانينات وهو ما ينطبق على مصر .

ويعود ذلك - من بين ما يعود - الى سياسة الرفع المتواصل لمستويات الانتاج بهدف التصدير للاستفادة من حصيله النقد الاجنبي ويؤدي هذا الى سرعة استنفاد الاحتياطي وخاصة في البلدان ذات الاحتياطي المحدود مثل مصر .

استهلاك البترول : وفيما يلي بيان يلقي الضوء على ذلك :

اجمالي ومعدل استهلاك الفرد من الطاقة في العالم
والدول الصناعية والدول العربية .

المنطقة	الاستهلاك		اجمالي استهلاك الامة		معدل النمو السنوي	معدل الاستهلاك الفردي من اال (كجم / فرد)
	١٩٧٠	١٩٨٠	(مليون طن مكافئ فقط)	(مليون طن مكافئ فقط)		
العالم	٤٤٢٩	٦٧٧٥	٤ر٢	١٩٧٠	١٩٨٠	معدل الك %
الدول الصناعية	٢٨٦٨	٣٦٢٠	٢ر٣	١٩٧٠	١٩٨٠	
الدول العربية	٣٤	١٢١	١٣ر٥	١٩٧٠	١٩٨٠	
أ - ذات الدخل المرتفع	١٤	٧١	١٧ر٢	١٩٧٠	١٩٨٠	
ب - ذات الدخل المتوسط	١٨	٤٧	١٠	١٩٧٠	١٩٨٠	
ج - ذات الدخل المنخفض	٢	٣	٤ر٣	١٩٧٠	١٩٨٠	

المصدر :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٢ ص ١٧٩ .

ومن هذا الجدول تتبين لنا الحقائق الرئيسية الآتية :

أولاً : ان استهلاك البلاد العربية من البترول برغم زيادته في عقد السبعينات - ما يزال منخفضاً بالمقارنة مع دول العالم الصناعي . وتشير بعض التقديرات الأخرى إلى ان نصيب البلاد العربية من استهلاك المنتجات البترولية على المستوى العالمي لا يزيد عن ٢٣% (في عام ١٩٧٧) (١)

ثانياً : الفارق الواسع بين مجموعات البلاد العربية ويكفي ان نذكر هنا ان حصة الفرد من استهلاك الطاقة في المجموعه ذات الدخل المرتفع قد بلغت ٢٥٢٩ كجم عام ١٩٨٠ بينما لم تزيد عن ٤٦٣ كجم في المجموعه ذات الدخل المتوسط بل ولم تزيد عن ١٠٣ كجم في المجموعه ذات الدخل المنخفض . وهكذا أدى ارتفاع سعر البترول الى خلق وتكريس انقسام جديد في الوطن العربي حسب مستوى الدخل الناتج عن بيع البترول .

ثالثاً : ان ارتفاع سعر البترول هو الذي مكن البلاد ذات الدخل المتوسط - وهي دول منتجه ومصدره للبترول على نطاق ضيق - من بيع المنتجات البترولية في اسواقها المحلية بأسعار تقل عن مستويات السوق العالميه ، وبالتالي مكنها من تحقيق زياده ملموسه في استهلاك الطاقة ، كعيار من معايير النمو الاقتصادي .

.....
عنده ابرز آثار ارتفاع اسعار النفط في السبعينات وأوائل الثمانينات ، على الاقتصاد العربي عامه من حيث تصدير النفط الخام ، واستقبال رؤوس الأموال العربيه وزيادة الانتاج وانخفاض الاحتياطي وتسارع استهلاك المنتجات البترولية (عدا عن الآثار الأخرى التي لا تدخل في نطاق هذه الدراسه) فالى أى حد يمكن ان يؤدي انخفاض سعر البترول الى اعاده تكييف هذه الآثار ؟ سؤال يطرحه العرض التاريخي السابق وتعميم الاجابه عليه بنظره مستقبلية شامله .

(١) نزار جاسم الامين ، السياسه المحليه لساقه في الوطن العربي ، في : الناقه في الوطن العربي ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ١٩٢ .

ثانياً : البترول في الاقتصاد المصري

من المعروف أن جمهورية مصر العربية هي أقدم بلد منتج للبتترول في العالم العربي وهي أول بلد عربي تقوم فيه صناعة تكرير البتترول ، كما أنه أول بلد عربي تقوم فيه سوق منظمة ومنظرة للمنتجات المكرره ، وان كان من حظ مصر ألا تكون من كبريات الدول المنتجة والمصدرة .

بدأ الانتاج من حقل جصية عام ١٩١٠ ، وصغير ذلك أول نقطة تحول في تاريخ صناعة البتترول في مصر . والذي استتبع باكتشاف حقل الغردقة عام ١٩١٣ ، وانشاء أول معمل تكرير في مصر في مدينة السويس في نفس العام ، وذلك تعتبر مصر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط ينتج البتترول من أراضيها ، وأول دولة يقام فيها صناعة التكرير .

في عام ١٩٣٨ حدث تحول كبير في صناعة البتترول في مصر حيث اكتشف حقل رأس غارب وحفر فيه خمسة آبار انتجت حتى عام ١٩٣٩ ٦٦٠٠٠٠ طن .

استمرت شركة آبار الزهوت الانجليزية المصرية في البحث عن البتترول واكتشفت ثلاثة حقول هامة في شبه جزيرة سيناء ، هي وادي فيران وسدر وصل حتى عام ١٩٤٨ حيث أوقت نشاطها في مجال البحث خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥٢ وذلك كرد فعل لصدر قانون المناجم والمحاجر رقم ٣٦ والذي يعد أول تشريع ينظم البحث عن البتترول والمعادن واستقلالها في مصر .

وصفة عامة فقد سيطرت الشركات الأجنبية وخاصة البريطانية منذ بدء أعمال البحث عن البتترول وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ على تلك الصناعة بجميع مجالاتها ، إذ سيطرت شركة آبار الزهوت الانجليزية المصرية على عمليات البحث والانتاج بأكملها تقريباً ، كما كانت تملك حوالي ٩٠% من طاقة معامل التكرير في مصر ، وكانت تسيطر مع بعض شركات البتترول الأمريكية على عمليات التسويق المحلي ، وبلغ نصيبها من هذه العمليات

بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ بدأت الحكومة فى مواجهة الاحتكارات وذلك بالعمل على زيادة دور القطاع الوطنى بوجه عام والاهتمام بدور القطاع الحكومى بوجه خاص فى صناعة البترول ، وفى ٢٨ مارس ١٩٥٦ صدر القانون ١٣٥ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة العامة لشئون البترول . وبدأت بذلك مصر الطريق للسيطرة على ثرواتها البترولية بحيث تمنع كل رأس مال أجنبى مستقل وتشجع غير المستقل على أن يساعد فى تنمية ثروات البلاد البترولية .

فى خلال الفترة من ١٩٥٩ وحتى الآن كانت مصر فى وضع يمكنها من الانطلاق على أساس خطط متكاملة لها أهدافها . ومنذ ذلك الحين استطاع قطاع البترول أن يجتاز التحديات الصعبة التى واجهته عام ١٩٦٢ . واستطاع أن يخرج من مرحلة النضال مسن أجل الاكتفاء الذاتى من المنتجات البترولية الى أن يصبح المصدر الأول للدخل القومى فى البلاد . فبعد أن كانت واردات قطاع البترول تشكل عبئا على ميزان المدفوعات أصبح القطاع يحقق فائضا بلغ حوالى ٢٨٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٨١ . وذلك أصبح قطاع البترول أهم مصدر لاشباع احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة من النقد الأجنبى . ولهذا كان حصرى بنا أن ننشغل بآثار ما يحدث فى السوق العالمى للبترول من تدهور فى أسعاره مع بداية الثمانيات لمعرفة مدى ذلك على حصة هذا القطاع وتحديد امكانية تخادى أى آثار سلبية على النحو الاقتصادى بصفة عامة .

e.e تطور الانتاج :

ان السمة المميزة لعملية انتاج الزيت الخام في مصر هي التزايد المستمر فى
معدلات الانتاج عاما بعد آخر ، حيث تزايدت الكميات المنتجة من الزيت الخام منذ عام
١٩٧٣ وذلك باستثناء عام ١٩٧٤ نظرا لظروف الحرب .

وتأتى الزيادة الحالية فى ارقام انتاج البترول المصرى رغم تدهور انتاج حقل مرجان
العلاقى - نتيجة لاسترداد حقول سيناء وتقدم عمليات تنمية حقلى يولييو ورمضان ،
ودخول بعض الحقول المكتشفة حديثا مرحلة الانتاج مثل حقلى منطقة ٣٨٢ ، ومنطقة
٣٠٠ .

ويوضح الجدول التالى تطور انتاج الزيت الخام منذ ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨١ .

الكمية	السنة
١٦٤٠٤	١٩٧٠
١١٧٣٤	١٩٧٥
٢٩٤٠٤	١٩٨٠
٣١٧٥٦	١٩٨١
٣٥٠٠٠	١٩٨٢

المصدر : التقرير السنوى ١٩٨١ ، الهيئة المصرية العامة للبترول .

وتنضح من الجدول أن اجمالي انتاج الزيت الخام قد تزايد من ١١٧ مليون طن عام ١٩٧٥ الى ٢١٤ مليون طن عام ١٩٨٠ واستمر في التزايد فبلغ ٣١٨ مليون طن عام ١٩٨١ . وتستهدف الخطة الارتفاع بانتاج البترول الخام الى حوالي ٤٢٤ مليون طن خلال عام ٨٤/٨٣ .

وهذا يعني أن انتاج الزيت الخام قد تزايد في عام ١٩٨١ بمعدل ١٧,٦% بالمقارنة بعام ١٩٧٥ ومعدل ٨% بالنسبة لعام ١٩٨٠ . وقد مكنت الزيادة المستمرة في الانتاج من تأمين احتياجات الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية رغم التزايد المستمر في حجم الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية .

هذا وقد أبرمت مصر العديد من الاتفاقيات مع عدد كبير من الشركات الأجنبية والتي تنص الى مختلف الجنسيات العالمية وذلك لتقوم بأعمال البحث عن البترول . ومنذ عام ١٩٧٣ وحتى نهاية عام ١٩٨١ تم إبرام ٧٤ اتفاقية للبحث عن البترول في جمهورية مصر العربية . يبلغ اجمالي التزام ائق الشركات بموجب هذه الاتفاقيات ١٤١١ مليون دولار بالإضافة الى ١٣٩ مليون دولار كمنح توقيع لا تسترد .

والجدول التالي يوضح تطور عدد الاتفاقيات البترولية من عام ١٩٧٣ .

السنة	عدد الاتفاقيات	التزام الاتفاقيات مليون دولار	منح التوقيع مليون دولار
١٩٧٣	٥	٩٣	٣
١٩٧٥	٢٥	٤٨٨	٦٨
١٩٧٩	٢٣	٤٥٨	٣٥
١٩٨٠	٥	٨١	٤
١٩٨١	١٦	٢٩١	٢٥
المجموع	٧٤	١٤١١	١٣٩

المصدر: التقرير السنوي للهيئة العامة للبترول ١٩٨١

٣٠٤ تطور الصادرات:

تمثل صادرات البترول أساسا في الصادرات من الزيت الخام والفائض من المنتجات الرئيسية وصفة خاصة الناقتا والمازوت ، بالإضافة الى عطيات تعمين السفن والطائرات .
وقد بلغت حصيلة الصادرات ٣٤٤١ مليون دولار (٣٤٠٩ مليون جنيه مصرى) خلال عام ١٩٨١ .

والجدول التالى يبين تطور الصادرات من البترول الخام ومنتجاته خلال الفترة ٧٠-٨١

العنة	بالمليون جنيه	بالمليون دولار
١٩٧٠	٣١	٧٩
١٩٧٥	١٢٤	٣٠٩
١٩٧٩	١٣٤١	١٩١٥
١٩٨٠	٢١٤٥	٣٠٦٤
١٩٨١	٣٤٠٩	٣٤٤٠

المصدر: التقرير السنوى ١٩٨١ للهيئة المصرية العامة للبترول

وإذا ما قارنا قيمة صادرات البترول باجمالى الصادرات المصرية نجد أنه فى الوقت الذى كانت هذه الصادرات تشكل ٨ ١٠% من جملة الصادرات المصرية عام ١٩٧٣ فإن هذه النسبة أخذت فى الارتفاع حتى وصلت الى ٦٤,٣% فى عام ١٩٨٠ وفى عام ٨٢/٨١ الى ٦٩,٢٥% .
والجدول التالى يوضح تطور الأهمية النسبية للبترول فى الصادرات الاجمالية المصرية .

نسبة صادرات البترول الخام ومنتجاته الى اجمالي الصادرات
بالمليون جنيه

السنة	اجمالي الصادرات (١)	صادرات البترول (٢)	%
١٩٧٠	٣٣١,٢	١٥,٨	٤,٧٧
١٩٧١	٣٤٣,٢	٢,٩	-٨٤
١٩٧٢	٣٥٨,٨	٢٣,٤	٦,٥
١٩٧٣	٤٤٤,٢	٤٤,٧	١٠,٠
١٩٧٤	٥١٣,٣	٥٠,٤	٨,٥
١٩٧٥	٥٤٨,٦	٥١,٦	٩,٤١
١٩٧٦	٥٩٥, -	١٤٩,١	٢٥,١
١٩٧٧	٦٦٨,٥	١٦١,٨	٢٤,٢
١٩٧٨	٦٧٩,٨	١٨٨,٦	٢٧,٧
١٩٧٩	١٢٨٧,٨	٥٣٥,٤	٤١,٦
١٩٨٠	٢١٣٢,٢	١٣٧٠,٦	٦٤,٣
٨٢/٨١ ^{ك.م}	٢٧٦٤,٦	١٩١٤,٦	٦٩,٢٥

- المصدر : (١) الجهاز المركزي - الكتاب الاحصائي السنوي .
(٢) البنك الاهلي - النشرة الاقتصادية ١٩٨٢ .
** نشرة البنك الاهلي المصري .

وقد نستطيع ان نستشعر اهمية البترول الحقيقية في الاقتصاد المصرى اذا ما حاولنا تتبع ميزان مدفوعات قطاع البترول ، حيث يقوم قطاع البترول باستيراد الزيت الخام بغرض التكرير وتمثل في حصة الشريك الاجنبى من الانتاج المحلى ، كما يتم استيراد البوتاجاز بصفة خاصة وذلك لاستكمال احتياجات السوق المحلى ، بالاضافة الى كميات قليلة من المنتجات الرئيسية الاخرى لاستكمال احتياجات السوق او تعزيز الارصدة ، هذا بالاضافة الى الزيوت المعدنية وقطع الغيار والكيماويات .

والواقع ان واردات قطاع البترول كانت تتمثل عبئا على ميزان المدفوعات حيث سجلت هذه الواردات ٣٧٤ مليون دولار في عام ١٩٧٥ ثم اصبح قطاع البترول يحقق فائضا بلغ حوالى ٢٨٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨١ بعد ان كان في حالة عجز دائم ومستمر وقد بلغ ذروة هذا العجز في عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ حيث بلغ العجز في ميزان المدفوعات ٤٨ مليون جنيه ، ٦٢ مليون جنيه على التوالي ، ثم انخفض خلال ١٩٧٥ الى ٢٦ مليون جنيه ، ومع حلول عام ١٩٧٦ بدأ القطاع يحقق فائضا في ميزان المدفوعات حيث بلغ الفائض في ذلك العام (١٩٧٦) ١٢٢ مليون جنيه حتى وصل في نهاية عام ١٩٨١ الى ١٩٥٦ مليون جنيه مصرى وقد حوله ذلك الى اهم مصدر لاشباع احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة من النقد الاجنبى .

والجدول الآتى يوضح التطور في ميزان مدفوعات قطاع البترول خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨١

السنة	الصادرات *		الواردات		الميزان	
	مليون جنيه	مليون دولار	مليون جنيه	مليون دولار	مليون جنيه	مليون دولار
١٩٧٠	٣١	٧٩	٤٤	١١٠	١٣ -	١٣ -
١٩٧٥	١٢٤	٣٠٩	١٥٠	٣٧٤	٢٦ -	٦٥ -
١٩٧٩	١٣٤١	١٩١٥	١٧٩	٢٥٤	١١٦٢ +	١٦٦١ +
١٩٨٠	٢١٤٥	٣٠٦٤	٢١٩	٤١١	١٨٥٤ +	٢٦٥٣ +
١٩٨١	٢٤٠٩	٣٤٤٠	٤٥٣	٦٤١	١٩٥٦ +	٢٨٠٠ +

المصدر : التقرير السنوى ١٩٨١ - الهيئة المصرية العامة للبترول .
 * تشمل على منح التوقيع وهى بمثابة صادرات غير منظورة وهذا مادعى الهيئة العامه للبترول على اعتبار هذا الجدول مثلا لميزان المدفوعات لقطاع البترول .

وإذا ما قورن دخل البترول من النقد الاجنبى بأهم مصادر دخل مصر من العملات الأجنبية نجد أن البترول يتصدرها جميعا الآن حتى بالنسبة للصادرات من القطن الذى تراجع نصيبه كثيرا فى اجمالى الصادرات فى السنوات الاخيرة .

والجدول التالى يوضح هذه الحقيقة بجلاء حيث يتضح أن البترول يحتل المركز الأول بين مصادر النقد الأجنبى الهامة للدولة اعتبارا من عام ١٩٧٩ .

أهم مصادر دخل مصر من العملات الأجنبية
بالمليون دولار

السنة	القطن	السياحة	البترول ومنتجاته	قناة السويس
١٩٧٦	١٥٤ر٨	١٨٥	١٤٩ر١	١٢١ر٧
١٩٧٧	١٨٢ر٣	٢٥٥ر٤	١٦١ر٨	١٦٧ر٤
١٩٧٨	١٣١ر٥	٢٢٩ر٢	١٨٨ر٦	٢٨٤ر٦
١٩٧٩	٢٦٧ر٣	٣٢٩ر٥	٥٣٥ر٤	٢١٦ر٣
٨١/٨٠	٢١٧ر٥	٥١٤ر١	١٩١٩ر٤	٥٤٦ر٣

المصدر : مؤتمر الاقتصاديين المصريين السابع • مقالة د • حسين بشير •

التوزيع الجغرافي لصادراتنا من البترول

يلاحظ المتتبع لقيمة صادراتنا البترولية الى مختلف دول العالم أن من أكبر الدول المستوردة للبترول المصري في عام ١٩٨١ هي إيطاليا تليها إسرائيل ، حيث تستورد إيطاليا ٢٣,٤٠% من اجمالي الصادرات البترولية المصرية وإسرائيل ٦,٢٥% .

ونلاحظ أن قيمة صادراتنا من البترول الى إيطاليا استمرت في التزايد من عام ١٩٧٢ حيث بلغ ١٨١ مليون جنيه حتى وصل الذروة في عام ١٩٨١ حيث بلغ ٢٠٠,٥٨٠ مليون جنيه . في الوقت الذي ظهرت إسرائيل على خريطة توزيع الصادرات البترولية في عام ١٩٨٠ وبلغ ما صدر اليها ١٨٧,١٨٦ مليون تشاغل تقريبا في العام الذي يليه بحجم بلغ ٩٨,٠٣٦٤ مليون جنيه .

وكان من المعروف أن مصر تبيع البترول لإسرائيل وفقاً لسعر خاص ، إلا أن تقرير الهيئة المصرية العامة للبترول يقرر التزام مصر بالبيع بسعر واحد معلن للتصدير لكل نوع من أنواع الخام المصري لجميع العملاء وبدون استثناءات مع ربط هذا السعر ليس فقط بالأسعار الرسمية للخامات المماثلة فقط ولكن أيضا بأسعار السوق الحر مع إعادة النظر بنفسه شهرية في الأسعار مراعاة لظروف السوق .

والجدول التالي يوضح قيمة صادراتنا من البترول الى مختلف دول العالم .

تطور أسعار البترول المصري

- ترجع زيادة حصة صادرات البترول المصري عاملين أساسيين :
- زيادة الكمية المصدرة نتيجة الزيادات المتتالية في إنتاج البترول
 - زيادة أسعار التصدير ، فقد انعكست التطورات التي حدثت في أسعار البترول في السوق العالمي على أسعار التصدير المصرية ، بحيث ارتفع سعر تصدير البترول من خليط مرجان من ١٢٥ دولار / برميل عام ١٩٧٠ حتى وصل في أوائل عام ١٩٨١ إلى ٤٠٥ دولار للبرميل .

والجدول التالي يوضح أسعار تصدير البترول المصري خلال الفترة ٧٠ - حتى

آخر ١٩٨١ .

برميل / دولار

١٩٨١		١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٥	١٩٧٠	المنطقة
متوسط سعر	الحقل					
ديسمبر	يناير	٣٦١٧	٢٦٥٧	٩٤٩	١٢٥	خليط مرجان
٤٠	٤٠	٢٦٠٠	١٧١٨	٩١٩	١٣١	خليط غارب
٤١	٤١	٣١٣٠	٢١٨٩	-	-	خليط بلاعيم

المصدر : الهيئة المصرية العامة للبترول - مرجع سابق

- وارتفاع سعر البترول بعد عام ١٩٧٤ أثر مزدوج على الاقتصاد المصري :
- فهناك الأثر المباشر الناتج عن ارتفاع سعر البترول المصري المصدر باعتبار أن مصر تحولت في السبعينات إلى دولة ذات فائض في إنتاج البترول وبالتالي مصدره وعضوه في منظمة الأوك .

وهناك الاثر غير المباشر الناتج عن ارتفاع سعر البترول العربى والممثل على وجبه
الخصوص فى الاثر على تدفقات راس المال العربى الى مصر ، وتدفعات العمل من مصر
الى البلدان العربيه البترولية بالاضافه الى الاثر على حركة المرور فى قناة السويس والسياحه
العربيه فى مصر .

وبصفة عامه يمكن ان نلمس اثر ارتفاع سعر البترول على الاقتصاد المصرى فيما يلى :-
دور صادرات البترول فى توفير النقد الاجنبى اللازم للاستيراد السلمى ولمسانده سياسة
الدعم ، فمذ حققت مصر زياده ملحوسه فى انتاجها البترولى وخاصه منذ ١٩٧٥ وحيث
حقق البترول زيادات متواصله فى سعره العالمى ، أخذ الاقتصاد المصرى ، كما سبق
وان راينا ، يعتمد أكثر وأكثر على توافر عدة مصادر للنقد الاجنبى هذه المصادر تشكل
اساسى الامداد بالمتطلبات السلعيه الاجنبيه اللازمه لجهاز الانتاج وللستهلاك الخاص
فى مصر وتترك هذه المصادر جميعها فى خاصيه الارتباط بظاهرة ارتفاع سعر البترول
فصادرات البترول وتحويلات العاملين بالخارج وايرادات قناة السويس ، ودخل السياحه
وحتى القروض الاجنبيه التى سمحت بها عمليه " اعاده تدوير الدولارات البترولية فى بنوك
وخزائن الدول الغربيه المتقدمه ، كل تلك المصادر انما تدور بصورة او باخرى حول البترول
وان ن يمكن القول ان عجله الانتاج والاستهلاك قد ارتبطت اساسا بظاهرة عرضيه خارجيه
هى ارتفاع سعر البترول - دون ان تستند الى تحقيق زياده ملحوسه ومتواصله فى قطاعات
الانتاج السلمى وخاصه الزراعه والصناعه التحويليه ، وهو ماسعت الى انجاز الخطه
الخمسيه ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ .

ولذلك وقبل اقرار هذه الخطة ووصولها حيز التنفيذ أى قبل حدوث الانخفاض الأخير فسي
صغر البترول بصورة عامة - كانت حصيلة صادرات البترول ه مقوما أساسيا من مقومات النمو
فى المتغيرات الاقتصادية الكلية ومقومات السياسة الاقتصادية وخاصة سياسة الدعم .

ومن جهة أخرى فان حصيلة صادرات البترول قد مكنت من تقديم ما يسمى بالدعم المستتر
لاستخدامات الطاقة انتاجيا واستهلاكيا . وتمثل الاستخدامات الانتاجية فى الصناعات
المكثفة للطاقة وحيث يقدم لها البترول بسعر يقل عن سعر السوق العالمى ه بينما تتمثل
الاستخدامات الاستهلاكية فى قطاع المنتجات البترولية التى تباع للمستهلك النهائى بأسعار
تقل أيضا عن مستويات السوق العالمية . ومنغض النظر عن الجدل حول صحة ومشرعية
استخدام صفة الدعم لهذه الحالة ه فانه يمكن القول أن حصيلة صادرات البترول وراء القدرة
على الأبقاء على المستويات الحالية لأسعار الطاقة فى مصر ه وبعبارة أخرى كان بمثابة بديل
لرفع أسعار الطاقة المستهلكة فى الدخل .

د ه أهم العمالة المصرية وتحولات المصريين العاملين فى البلدان النفطية وهو موضوع
لبحث آخر الا أننا سنتطرق اليه بعد ذلك من زاوية آثار انخفاض أسعار البترول على
المشاريع الانتهائية العربية وبالتالى على العمالة المصرية فى الخارج وعلى تحولاتهم
فيما بعد .

د ه الاستثمارات العربية فى مصر ه والذي يمكن القول بأن ارتفاع أسعار البترول العربى
لم تصحبها زيادة ملموسة فى تدفقات رأس المال العربى الى مصر ه برغم كل التيسيرات التى
قدمها القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (١) وتعديلاته - فطبقا للبيانات المتاحة ه لايزيد نصيب
المال العربى فى اجمالى الاستثمارات (داخل البلاد - أى باستبعاد المناطق الحرة)

(١) لتفاصيل أكثر انظر مذكرة خارجية رقم ١٣٢٦ يوزيمو ١٩٨٢ عن تقويم موقف
الاستثمارات العربية والأجنبية فى السبعينات بقلم د . اجلال راتب العقيلسى
ود . محمود عبد الحى .

حتى آخر عام ١٩٨٠ عن ١٣% مقابل ٢٤% لرأس المال الأجنبي ، بينما يسهم رأس المال المحلى بالنسبة المتبقية الكبرى وهي ٦٣% .
وهكذا نجد أن ارتفاع أسعار البترول العربى لم يكن له أثر ملموس على تدفقات رأس المال العربى الى مصر .

وقد استطاع البترول المصرى أن يحافظ على مستوى الاسعار التى وصل اليها رغم ما شهدته سوق البترول العالمى من التحولات خلال عام ١٩٨٠ ، وحيث تحولت هذه السوق - وكما سبق أن رأينا - من سوق للمنتجين متحكّم فيه الدول المنتجة للبترول فى مستوى الأسعار الى سوق للمستهلكين ، استطاعت فيه الدول المستهلكة ضغط معدلات الطلب الى أدنى المستويات مما أدى الى تراجع الأسعار العالمية بمقدرة .
على الرغم من ذلك سجل البترول المصرى ارتفاعا فى أسعار تصدير الخامات المصرية بالنسبة للأسعار الرسمية لخامات دول الأوك المماثلة وأيضا بالنسبة لأسعار الأسواق الفورية . فبينما كانت أسعار السوق الفورية فى أوائل ١٩٨١ ٣٧٠ دولار للبرميل والأسعار الرسمية ٣٢٦ دولار للبرميل وذلك بالنسبة للخامات المماثلة للخام المصرى ، وصلت أسعار التصدير للخامات المصرية فى الربع الأول من عام ١٩٨١ الى ٤٠٠ دولار للبرميل .

هذا وقد بدأت أسعار تصدير الزيت الخام المصرى ابتداءً من الربع الثانى من عام ١٩٨١ فى الانخفاض استجابة للظروف السائدة فى أسواق البترول العالمية حتى وصلت فى ديسمبر ١٩٨١ الى ٣٤٠ دولار للبرميل .

والجدول التالى يوضح ذلك .

دولار / برميل

١٩٨١	خليط مرجان	خليط بلاعيم	خليط غارب
يناير / مارس	٤٠ر٥٥	٣٧ر٣٩	٣٢ر٠٠
ابريل	٣٧ر٥٢	٣٥ر٩٦	٣١ر٦٦
مايو	٣٦ر٠٢	٤٤ر٣٦	٢٩ر٨٩
يونيو	٣٥ر١١	٣٣ر٢٣	٢٩ر -
يوليو / اكتوبر	٣٣ر٠٠	٣٠ر٠٠	٢٧ر٠٠
نوفمبر / ديسمبر	٣٤ر١٠	٣١ر٢٤	٢٨ر -

المصدر : الهيئة المصرية العامة للبترول - مرجع سابق .

٢٠٣ الاثار المباشرة لانخفاض اسعار البترول على الاقتصاد المصري :

١٠٢٠٣ : قطاع البترول من واقع الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ .

لعب قطاع البترول دورا اساسيا في النمو الذي شهده الناتج الاجمالي خلال السبعينات حيث بلغ نصيبه نحو ٦% من ذلك الناتج عام ١٩٧٧ وقد استمر ناتج البترول ومنتجاته في النمو بعد ذلك بمعدل ١٢.٨% سنويا من المتوسط الى ان بلغ نصيبه نحو ١٥% عام ١٩٨٢/١٩٨١ . وذلك بخلاف نواتج اخرى يحققها القطاع ولكن التصنيف التخطيطي يضعها تحت قطاعات اخرى مثل التوزيع والنقل .

وتقدر الخطة ان يرتفع ناتج البترول ومنتجاته من ٢.٩ مليار جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٥.٥ مليار جنيه بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/١٩٨١ في نهاية الخطة كما يرتفع نصيبه من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة المذكورة من ١٥% الى ١٩% وذلك على اساس معدل للنمو يبلغ ١٣.٣% سنويا في المتوسط . وبحيث ينمو الانتاج من نحو ٣٤ مليون طن عام ١٩٨٢/٨١ منهم ٣٢ مليون طن زيت خام الى نحو ٦٣.٢٥ مليون طن عام ١٩٨٧/٨٦ .

منهم ٥٠٣ مليون طن زيت خام • وقدر التخطيط أن ترتفع صافي حصيله الصادرات من ٢١٧٥ مليون دولار في عام ١٩٨٢/١٩٨١ الى نحو ٥٣٠٠ مليون دولار في السنه الاخيرة للخطة بمعدل نمو ١٢٣% سنويا في المتوسط •

تخصص الخطة الخمسية الحالية مبلغ ١ مليار جنيه استثمارات لقطاع البترول وهي تشكل نسبة (٤%) من اجمالي الاستثمارات الثابته وذلك مقابل مالا يزيد عن ٤٣٧ مليون جنيه استثمارات القطاع تحملتها الدولة خلال الفترة من ١٩٧٧ / ١٩٨٢ •

ولبعض الدوائير في قطاع البترول بعض التخفظات على ما ورد بها من ارقام ومن هذه التخفظات (١)

— أن ارقام الاستثمارات التي تظهر في التصنيف التخطيطي أمام قطاع البترول ومنتجاته لا تعكس الحجم الحقيقي لاستثمارات قطاع البترول وذلك بسبب عدم شمول تلك الاستثمارات كما تقوم به الشركات الاجنبية بانفاقه على عمليات البحث عن البترول وتنمية حقوله •

— تصنيف جانب من استثمارات القطاع تحت قطاعات نوعية أخرى مثل التوزيع والنقل •
— تبين التخطيط لفهوم الاستثمار الثابت^٢ والذي قد يعتمد الاستثمارات التي لا تتبلر في شكل أصول ثابتة وهي كثيرة — من وجهة نظرهم — في قطاع البترول وكمثال على ذلك أن مبلغ ال ٤٣٧ مليون جنيه الذي يمثل استثمارات البترول خلال الفترة ٧٧ — ٨٢/٨١ لا تشمل ما أنفقته الشركات الأجنبية في مصر بحثا عن البترول والذي بلغ في الفترة ٧٥ — ٨٢/٨١ نحو ١٤٠٠ مليون جنيه كما أنه لا يشمل ما أنفقته تلك الشركات على تنمية الحقول المكتشفه وهو لا يقل حجما عن نفقات الاستكشاف •

(١) د • حسين عبد الله — مجلة البترول مرجع سابق •

والجدول التالي يوضح اجمالي استثمارات قطاع البترول (مليون جنيه)					
اجمالي	استثمارات تحملتها الشركات الاجنبية			استثمارات مدرجه بموازنة الدوله	السنة الماليه
	جملة	تنمية	بحث		
١٠٦٢	٦٨٠	٣٥٢	٣٢٣	٣٨٢	١٩٨٢/٨١
١١١٥	٧٤٣	٣٣٦	٤١٢	٤١٢	١٩٨٣/٨٢

ويلاحظ من هذه الارقام ان نسبة مساهمه الاستثمار الاجنبي نحو ٧٠% .

والواقع ان ما يهمننا هنا هو ماورد في تحليل د . حسين عبد الله (١) فيما يتعلق بتفاسل الخطة في تحديد دور "البترول ومنتجاته" فمن ناحية قد يمكن من الناحية الفنية انتاج ٦٣ مليون طن عام ١٩٨٢/٨٦ ولكن هناك من المحاذير ماقد يضع قيودا على هذا المستوى ومن ذلك :-
 - أن تعمل الدوله في ضوء الظروف المتغيرة الى وضع حد أعلى للانتاج للاحتفاظ بمخزون كاف لمواجهة احتياجات المستقبل . (وسنعود لذلك فيما بعد)
 - كما قد لا يصل انتاج الغاز الطبيعي الى مستواه المتوقع وهو ١٢٩ مليون طن نتيجة عدم الانتهاء من تنفيذ الاستثمارات الصناعية المستهلكة للغاز .

هذا بالاضافة الى ان تقديرات حصيله البترول في ميزان التعامل الخارجى يحكمه ايضا عوامل تتفاوت في مدى درجة اليقين بالنسبه لتقديراتها ، مثل اسعار البترول والاسواق العالميه والتي تحددها قوى لا تخضع لسيطرتنا .

هذه العوامل دفعت رجال البترول الى تفضيل اعتماد التخطيط في تقديراته على نظيره تقاولا بحيث تنخفض الحصيله الصافيه لقطاع البترول من العملة الاجنبيه من ٥٣٠٠ مليون دولار وهو التقدير الذى يتبناه التخطيط الى ٤١٠٠ مليون دولار . وبذلك تتفق تقديرات مساهمة قطاع البترول فى الناتج المحلى الاجمالي وفى حصيله العملة الاجنبية مع مقتضيات العمل بصناعة تنسم بغدر كبير من مخاطره وعدم اليقين .

(١) مجلة البترول ، فبراير ١٩٨٣ ،

• حدود اعتماد الخطة المصرية على عائدات البترول وأثر انخفاض أسعاره على تحقيق أهدافها •

لم تتبع مخاوف خبراء البترول من فراغ وإنما دعا إليها اتجاه الاصدار العالميه للبترول والذي بدأ كما سبق وأن رأينا في الانحدار مع بداية الثمانينات •

وكان من الطبيعي بعد أن أصبحت صادرات البترول مهددا رئيسيا من مصادر النقد الأجنبي للدولة أن يثار تساؤل حول مدى تأثير هذا الانخفاض في أسعار البترول على إيرادات الموازنة العامة ، وعلى الموازنة الاستثمارية وعلى تنفيذ أهداف الخطة بصفه عامه •

كان التقدير المبدئي لحجم الخفض في مواردنا هذا العام هو ٢٤٥ مليون جنيه ينضاف في العام القادم (١) حتى تصل الى ٥٠٠ مليون جنيه •

وأغلب الظن أن هذا الرقم يعبر عن الأثر المباشر لانخفاض أسعار البترول على عوائد البترول نفسه فقط ، دون الإشارة الى الآثار المحتمله والتغير مباشرة لهذا الخفض على تحويلات المصريين العاملين بالخارج - كما سبق وأوضحنا - أو على إيرادات قناة السويس ، فمن المعروف أن جزءا كبيرا من حركة الملاحة في قناة السويس تشكل ناقلات البترول والمواد البترولية • وأخيرا ومن البنود التي قد تتأثر بطريقة غير مباشرة هو بند السياحة أيضا ، حيث تشكل السياحة العربية جزءا لا يستهان به من السياحة الى مصر بصفه عامه •

وإذا حاولنا تحليل أثر انخفاض أسعار البترول على تمويل الاستثمارات العامه بالخطة من ناحية وأثره على بعض بنود الانفاق العام من ناحية أخرى - وذلك بناء على تصريحات مسئولى التخطيط في مصر - فنجد :

- ان حجم الانفاق الكلى على الاستثمارات سيتأثر بنسبة نقص التمويل الذاتى لقطاع البترول وذلك حيث أن فوائض البترول لا تدخل بشكل مباشر في تمويل الاستثمارات العامه وإنما يأخذ قطاع البترول نفسه جزءا من هذه الفوائض وتمتبر بالنسبه له تمهلا ذاتيا للاستثمار

(١) تصريحات نائب رئيس الوزراء للبترول •

في القطاع نفسه .

- أن جزءاً من إيرادات البترول يدخل الإيرادات السيادية ويخصص لمقابل بعض بند

الاتفاق العام .

- وأنه إذا كانت الإيرادات السيادية التي تقابل بعض بنود الاتفاق العام مثل الأجره
والمصرفات العامة والدعم والاقساط ، والدفعات المقدمة ستقل بحقدار النقص في حصيله
البترول ، فمن المحتم العمل على تخفيض الاتفاق من ناحية وزيادة بعض الإيرادات السيادية
الأخرى من ناحية أخرى . ومن هذه الإيرادات الضرائب والجمارك والعمل على تحقيق
فوائض في قطاعات أخرى .

- أنه لا بد أن يتأثر معدل نمو الانتاج نتيجة الخفض في التمويل الذاتي للجهات التي تتأثر
بالبترول وأن ذلك سيؤثر بالتأكيد على المتوسط العام لمعدل النمو ،

هذا وإذا كان التحليل السابق يحاول أن يبسط الأمر ويخفف من عتق الآثار الناجمة عن
انخفاض عوائد البترول نتيجة انخفاض سعره ، إلا أنه قد عاد وأكد أنه من الحتمى أن يتأثر
معدل نمو الانتاج . وقد أشار الى ثلاثة طرق يمكن عن طريقها تعويض هذا الانخفاض في
عوائد البترول :

- زيادة بعض الإيرادات السيادية الأخرى من ضرائب وجمارك .

- العمل على تخفيض الاتفاق العام .

- العمل على تحقيق فوائض في قطاعات أخرى .

وقد بدأ بالفعل في دراسة اقتراح صندوق النقد الدولي باحتساب الجمارك على أساس
سعر صرف الدولار ٨٤ قرشا بدلا من ٧٠ قرشا الذي يتم على أساسها تقدير الرسوم الجمركية
حاليا . حيث يقدر الصندوق أن تطبيق هذا السعر على كافة السلع المستورده سوف يؤدي الى
زيادة حصيله الرسوم الجمركية بحوالى ٣٠٠ مليون جنيه ومن ثم زيادة الموارد المالىة
لميزانية الدولة .

والواقع أن الاعتماد على الطريق الأول وهو زيادة الإيرادات العامة عن طريق التغيير في هيكل أسعار الضريبة تحفه كثير من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي لا يجب أن تغيب عن ذهن واضعي السياسة ، وأن كان هناك كثيرا ما يمكن عمله في هذا المجال شريطة أن يتم ذلك على ضوء دراسة موضوعية متأنية (١) .

ويشير هنا إلى ضرورة دراسة مدى استفاد امكانيات النظام الضريبي القائم في تنظيم جمالية الإيرادات العامة ، ودراسة أثر التغيير في هيكل أسعار الضرائب على المستوى العام للأسعار وعلى مستويات الدخول الحقيقية . مع عدم تعميم فكرة زيادة الضرائب بحيث لا تكون شاملة لكافة الأروعة ، ولكن لا بد أن تكون انتقائية بحيث تضمن عدم تأثيرها السلبي على أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ، وعلى المستوى العام للأسعار وذلك نتيجة قدره الممول على نقل عبء الضريبة على المستهلك النهائي .

أما فيما يتعلق بالعمل على تخفيض الانفاق العام . فاننا نتفق أن هناك الكثير في مجال ترشيد الانفاق العام سواء الاستهلاكي أو الاستثماري ، وبدون أي أثر سلبي على مستوى الخدمات التي يحصل عليها المواطنون . وأمثلة تلك النفقات ، ما يتعلق بالاعلانات والتهاني للمسؤولين في الصحف ، الاستعراضات واقامة الزينة ، والانفاق على المؤتمرات وعقدها في الفنادق الكبرى - الانفاق على السفارات واستضافة الزوار الأجانب - هانى الحكومة واجراء توسعات وتجديد الأثاث إلى آخر هذه النفقات .

أما الطريق الثالث وهو العمل على تحقيق فوائدها في قطاعات أخرى فانه وان لم يشير إلى أي القطاعات الأخرى بقصد ولا عن أي طريق يتم تحقيق تلك الفوائدها فاننا نتفق على أن القطاعات السلعية يجب أن تأخذ دورها الواجب في تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من ناحية وفي تحقيق فائدها للتصدير للحصول على العملة الأجنبية اللازمة للنمو وذلك بغض النظر عن انخفاض

أو ارتفاع فوائدها المتروك .

(١) دراسة غير منشورة للدكتور محمود عبد الحى

٣٠٢٠٣ - أثر انخفاض أسعار البترول من واقع التقرير المبدئي للأداء الاقتصادي والاجتماعي

خلال السنة الأولى (١٩٨٣/٨٢) من الخطة الخمسية

لم يحقق قطاع البترول ومنتجاته الهدف المحدد له بالكامل حيث انخفضت الأهمية النسبية لقطاع البترول في هيكل زيادة الانتاج الى نحو ٨,٦% وذلك أصبحت الأهمية النسبية للبترول ومنتجاته ١٧,٩% بالنسبة لمجموع القطاعات السلمية بدلا من ١٩,٦% ، والذي كان مستهدفا للعام الأول من الخطة ٨٣/٨٢ . ويرجع التخطيط هذا الى سببين التحفظ في مواجهة تدور الاسعار العالمية والتأخير في الانتهاء من بعض مشروعات تنمية الحقول وذكرنا هذا بما جاء في الفقرة السابقة من ضرورة التحفظ والاعتماد على نظرة أقل تفاؤلا بحيث تتفق تقديرات مساهمة قطاع البترول في الناتج المحلي الاجمالي وفي حصيلة العملة الأجنبية مع مقتضيات العمل في صناعة تتسهم بقدر كبير من المخاطرة وعدم اليقين . وحيث لا يكون التحسن في الهيكل السلمي عن طريق الاعتماد على الموارد غير المتجددة لأن حدوث ذلك معناه ان هذا التحسن لا يكون مستقرا . هذا بالإضافة الى ضرورة الموازنة بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية من المورد الناضب .

وصفة عامة نستطيع القول أن قطاع البترول ومنتجاته قد حقق ٨,٩% من أهدافه لعام ٨٣/٨٢ فقد بلغت قيمة انتاجه نحو ٣٩٩٥ مليون جنيه مقابل الانتاج المستهدف ٤٤٨٩,٢ مليون جنيه ، ومعزى ذلك الى خفض حجم الانتاج من الزيت الخام والغاز الطبيعي والمكثفات بنحو ٣,٦ مليون طن .

هذا وقد بلغ الانتاج المحقق خلال عام ٨٣/٨٢ من البترول نحو ٣٦,٧ مليون طن ، منها ٣,٤ مليون طن من الزيت الخام ونحو ٢,٦ مليون طن من الغاز الطبيعي والمكثفات .
ويوضح الجدول التالي أرقام الانتاج المحقق لعام ٨٣/٨٢ مقارنا بالمستويات المستهدفة لنفس السنة والانتاج المحقق لعام ١٩٨٢/٨١ .

اليهتان		الزيت الخام	الغاز الطبيعي الجبلية والمكثفات
الاتاج المحقق في ١٩٨٢/٨١ (مليون طن)		٣٢٢	٢٣
الاتاج المستهدف في ١٩٨٣/٨٢ (مليون طن)		٣٦٩	٣٤
الاتاج المحقق في ٨٣/٨٢ (مليون طن)		٣٤١	٢٦
النسبة المئوية للمتغير في ٨٣/٨٢ :			
عن المحقق في ٨٢/٨١ %		٥٩	١٣٠
عن المستهدف في ٨٣/٨٢ %		٧٦	٣٣٥
		٨٩	٨٩

الصدر : التقرير المبدئي عن الاداء الاقتصادي والاجتماعي خلال ٨٣/٨٢ -
وزارة التخطيط - أغسطس ١٩٨٣

- ونستطيع أن نجمل المشاكل التي واجهت قطاع البترول وحالت دون تحقيق الأهداف
الدرجة بخطة ٨٣/٨٢ فيما يلي (*)
- الانخفاض في الأسعار العالمية للبترول
 - تخفيض الكمية المتاحة للتصدير الخام والمنتجات نتيجة لخفض الواردات من الخام
العربي لانتاج زيوت التزيت واستخدام خامات وطنية بدلا منها والتي كان مخطط
تصديرها فضلا عن زيادة الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية .
 - تأخر بعض الاكتشافات الجديدة عن الانتاج بسبب تأخر وصول بعض المعدات من
الخارج .

(*) وزارة التخطيط ، التقرير المبدئي ، مرجع سابق .

- سوء الأحوال الجوية وارتفاع الأمواج والبرودة الشديدة خلال فصل الشتاء هذا العام التي نتج عنها تجمد بخار الماء الموجود في الغازات داخل الخطوط بحقل مرجان ، الأمر الذي أدى الى توقف بعض الابار البحرية عن الانتاج .

- تأخر تنفيذ بعض عمليات اصلاح بالآبار وذلك لعدم توافر أجهزة الاصلاح بمنطقة الغربية بشركة جايكو وويكو .

هذا وقد حقق قطاع البترول حصيداً قدرها ٢٠٠٠ مليون جنيه بنقص ٤٩٥ عملاً كان مقدراً تحقيقه أى بنسبة ١٩٨٪ وذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول الا ان حصيداً صادرات البترول في عام ١٩٨٢ / ١٩٨٣ (٢٠٠٠ مليون جنيه) قد زادت بمعدل ٤٥٪ عن حصيداً عام ١٩٨٢ / ٨١ وذلك لزيادة الكميات المصدرة بمعدل يفوق النقص في الأسعار .

٣٠٣ - الآثار غير المباشرة

من العرض السابق يتضح أن جهاز الثمن أثبت فعاليته في أداء وظائفه بنسججاح
مساعدة الاحتكارات العالمية ، فأى ارتفاع فى السعر لا بد وأن يؤدى الى التغيير فى
ظروف العرض والطلب بما يساعد للوصول الى نوع من التوازن الجديد .

وهذا ما حدث عند ارتفاع أسعار النفط ، فى الفترة السابقة ، حيث أدى ذلك
الى تغيير ملموس فى سلوك المستهلكين كان من نتيجته تحقيق وفر يبلغ حوالى ١٥ ٪ فى
استهلاك الطاقة . على المستوى العالمى كما ساعدت الاسعار المرتفعة على الاستثمار فى
فى بحائل النفط .
ومن ناحية العرض أدى ارتفاع الأسعار الى زيادة المعروض من دول الأوك ،
كما ازداد الانتاج فى عديد من الدول الأخرى خارج الأوك ، وكان نتاج ذلك كله أنه فى
الفترة القصيرة أمكن تحمل الأسعار المرتفعة ، ولكن ومع مرور الزمن وعن طريق تغيير ظروف
الطلب والعرض اتجهت كما سبق وأن رأينا الأسعار الى الانخفاض .

وهكذا وبعد أن كانت دول الأوك حققت فائضا قدره ٥ مليارات دولار سنة ١٩٧٧
ارتفع الى أكثر من ١٠٠ مليار عام ١٩٨٠ لينخفض ثانية الى ٣٥ مليار دولار عام ١٩٨٢
وأكثر من ذلك يقدر لهذا الفائض ان يتلاشى ويزول وتحول الى عجز يصل الى ٣٠ مليار
دولار فى نهاية ١٩٨٤ .

ويعتقد الخبراء أن هذا العجز من شأنه أن يدفع الدول الأعضاء الى بيع
الاستثمارات الخارجية للمنظمة ، كما أن الدول الأكثر اكتظاظا بالسكان فى المنظمة ستجد
نفسها مضطرة الى بيع استثمارات قصيرة الأجل ، وبالبلغه حوالى ١٠٠ مليار دولار
والتي تشكل حوالى ٣٠ ٪ من استثماراتها طويلة الأجل .

هذا بالإضافة الى زعزعة السوق العالمية الدولية وتغييره جذريا فمن المعروف أن الدول
النفطية تستثمر أموالها فى الدول الصناعية ، وتحولت هذه الاستثمارات الى أنواع من

التوظيف المالي الذي لم يؤد الى اضافات حقيقية في الاستثمارات المنتجة ، والذي كان نتيجة المساهمة بشكل جزئي في ارتفاع الاسعار والتضخم الذي لم يلبس أن انتقل الي دول العالم الثالث .
وإذا كان ما يشغلنا هنا هو رد فعل التردى في أسعار البترول على البرامج الانائية للدول العربية بصفة خاصة ، وذلك لتعقب انعكاسات ذلك على فرص تشغيل العمالة المصرية وتحويلاتهما . لذلك فاننا سنقصر تحليلنا بالدرجة الأولى على الدول العربية في منظمة الأوك .

مساهمة العالم العربي في تزويد العالم بالطاقة :

يشكل العالم العربي ، المنطقة الرئيسية لانتاج الطاقة في العالم حيث قام العالم العربي بانتاج حوالي ١٠٧٤ مليون طن مكافئ نفط (م ط م ن) من الطاقة الدولية عام ١٩٧٢ وهذا يمثل حوالي ١٥٦% من الطلب العالمي على الطاقة والذي بلغ في نفس العام حوالي ٦٨٨٨ (م ط م ن) أما بالنسبة للنفط الخام فقد أنتج العالم العربي ١٠١١ (م ط م ن) ، ومثل هذا حوالي ثلث استهلاك العالم من هذه المادة الحيوية ، وقد حدد العرب ١٤% من انتاجهم . وصفة عامة لبي العالم العربي خلال السبعينات (١٩٧٠ - ١٩٧٦) ١٥% من احتياجات العالم من الطاقة وحوالي ثلث الطلب العالمي على مادة النفط الخام .

ووضع الجدول التالي مدى مساهمة العالم العربي في تزويد العالم بالطاقة

في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٢ (م ط م ن) .

مليون طن مكافئ نفط

البيان	العالم العربي		العالم		العرب كسبه من العالم
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٩
نفط خام	١٩٦٤	١٠٢٦	٣٠٠٨٤	٣١٣٧	٣٢٧
الغاز	٢٨	٤٢	١٢٤١	١٢٩٠	٣٣
الفحم	١	١	١٨١١	١٨٦٨	٠
الطاقة الكهربائية	٥	٥	٤٠٤	٤٢٠	٠٢
الطاقة النووية	-	-	١٥٢	١٧٣	-
المجموع	١٠٠٨	١٠٧٤	٦٨٨٢	٦٨٨٨	١٥٦

المصدر : النفط والتعاون العربي ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، ١٩٨٠ .

مساهمة قطاع النفط في الناتج القومي الاجمالي العربي :

أصبح قطاع النفط وكتتيجه لتصحيح الاثمان في نهاية ١٩٧٣ يساهم بصورة اكثر فعالية في انتاج الناتج القومي العربي حيث ارتفعت مساهمته من ٥٣٥١ مليون دولار في عام ١٩٧٠ (أي ١٤.٥% من الناتج القومي في ذلك العام) الى ٨٣٧٤٥ مليون دولار في عام ١٩٧٨ وهو ما يشكل ٣٧.٧% من الناتج القومي العربي المقدر ب ٢٢٢ بليون دولار في عام ١٩٧٨ .

ويوضح الجدول التالي مساهمة قطاع النفط في الناتج القومي العربي في الفترة ١٩٧٠ -

١٩٧٨ .

عام	الدخل من تصدير النفط	الناتج القومي العربي الاجمالي	مساهمة النفط %
١٩٧٠	٥ ٣٥١	٣٦ ٨٦٠	١٤ر٥
١٩٧١	٧ ٢٦٥	٤١ ٥٩٨	١٧ر٥
١٩٧٢	٨ ٦٤٩	٤٥ ٥٧٠	١٩ر٠
١٩٧٣	١٣ ١٧١	٧٩ ٩٩٠	١٦ر٥
١٩٧٤	٥٥ ٣٤٦	١١١ ١١٠	٤٩ر٨
١٩٧٥	٥٧ ٦٩٥	١٤٠ ٩٠٠	٤٠ر٩
١٩٧٦	٧٠ ١٥٩	١٦٢ ٤٨٦	٤٣ر٢
١٩٧٧	٨١ ٧٦٧	١٩٣ ٧٩٠	٤٢ر٢
١٩٧٨	٨٣ ٧٤٥	٢٢٢ ٠٥٠	٣٧ر٧

المصدر : النفط والتعاون العربي ، مصدر سابق

ومن هنا تتضح أهمية التطور الذي حدث في الأسعار وأثره على معدل نمو الدخل القومي العربي .

فالمتتبع لأسعار النفط الرسمية يلاحظ أنه نتيجة لتردي سعر الدولار بالنسبة للعملة الأخرى وكنتيجة للتضخم في أسعار المواد المصنعة التي تستوردها الأقطار العربية من الغرب فإن هذه الأسعار لا تعكس الأثر الحقيقي على اقتصاديات الدول العربية . وحتى يتم ذلك لا بد من إعادة احتساب هذه الأسعار بالدولار الثابت والآخذ في الاعتبار شروط التجارة (نسبة التبادل الدولي الصافية)

الا أنه وصفة عامة يمكننا القول بأن أسعار النفط العربي قد تضاعفت ثلاث مرات على الأقل والأسعار الثابتة ومشروط التجارة في الفترة اللاحقة لعام ١٩٧٣ ، أي أن مساهمة قطاع النفط في الدخل القومي العربي بلغت بعد عام ١٩٧٣ ثلاثة أضعاف مساهمته قبل ذلك العام . ولما كان الدخل من النفط يشكل حوالي ٤٠% من الدخل القومي العربي فإنه يمكن ان نقدر بأن ارتفاع سعر النفط قد أدى الى زيادة يبلغ معدلها ٣٧٥% سنويا في الدخل القومي العربي خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧ ، والتي نما خلالها هذا الدخل بمعدل ٧٢% سنويا بالأسعار الثابتة . أي أن تصحيح أسعار النفط في بداية عام ١٩٧٤ أدى الى مضاعفة نسبة نمو الدخل القومي العربي للفترة ٧٠ - ١٩٧٧ (١) .

أثر انخفاض أسعار النفط على المشاريع الانمائية للدول العربية

إذا كان هذا هو الوضع في حالة ارتفاع الأسعار فمن المؤكد أن يؤدي انخفاض أسعار النفط المفاجيء الى آثار سلبية على اقتصاديات تلك الدول ، وقد ظهر ذلك بوضوح في الخطط الاقتصادية لعدد من دول الأوكالمصدرة للبتترول وخصوصا نيجيريا والعراق . فنيجيريا تعتبر أكثر الدول الأعضاء تأثرا بالأزمة الحالية وهي تعيد النظر بالفعل في خطة التنمية الخمسية الجديدة التي وضعتها الدولة . وقد قام المسئولون هناك بسن تشريعات تقضى بمنع خروج العملات الأجنبية ، وإعادة النظر في الاعتمادات المخصصة للنفقات العامة . هذا وقد ألغت الحكومة بعض العقود وحدثت من استيراد عدد من البضائع توقفت عن تنفيذ بعض المشاريع الانمائية .

والواقع وأنه بصفة عامة فإنه يمكننا تقسيم الدول المصدرة للبتترول من حيث تأثرها بما حدث من تخفيض في أسعار النفط الى مجموعتين :

(١) النفط والتعاون العربي ، مصدر سابق .

المجموعة الأولى :

دول لا تتأثر بشكل جذري من هذا التخفيض (على الأقل في الأجل القصير)
مثل السعودية ، الجمهورية الليبية ، الامارات ، الكويت ، وذلك لأنها تتضع بقدر كاف
من الاحتياطى النقدى .

المجموعة الثانية :

دول لها فيها مشاكل داخلية اجتماعية واقتصادية مفسدة ، وهي التي
يترقب لها أن تتأثر من ذلك الخفض ومنها ايران ، العراق ، أندونيسيا ونيجيريا كما
سبق وأن رأينا .

إذا استعرضنا دول المجموعة الأولى سنجد فى :

اتحاد الامارات العربية المتحدة وخطره أن " انخفاض الأسعار " ليس له تأثير
كبير على دول الخليج العربى سواء على المدى القريب أو البعيد ، فالاحتياطى العالى
لاتحاد الامارات العربية هو تقريبا نصف الاحتياطى الكويتى أى يتراوح ما بين ٣٥ ، ٤٠
مليارد دولار . كما وأن اتحاد الامارات العربية ينتج ٣١ مليون برميل فى اليوم ، وهي
نسبة أعلى بكثير مما تحتاجه البلاد لابعاد شبح المجزأ المالى عنها . أما قطر فانها لن
تعماني اطلاقا أى نقص فى دخلها النفطى . إذ أنها تتمتع بقوة مالية ، إضافة الى
امتلاكها احتياطى هائل من الغاز . هذا وإذا كانت ميزانية قطر الجديدة قد تضمنت
ضخما فى النفقات ، إلا أن ذلك لن يكون له أثر على حجم الخدمات العامة ، أو نشاط
الدولة ، أو شروط التنمية الاقتصادية .

الدولة العربية السعودية :

رغم أن الميزانية التي أعلنها المسئولون قسدا تضمنت عجزا لأول مرة منذ
١٩٧٨ يقدر بحوالى ١٠ مليارد دولار ، إلا أن النفقات المقدرة ٧٨ مليارد ولا تزيد
عن النفقات الحقيقية للعام المالى ١٩٨٣/٨٢ والتي بلغت ٧٢ مليارد دولار . وقد
أعلن المسئولون أن السعودية ستسحب من احتياطها المالى لمواجهة المعزفسى

الميزانية ، وهكذا لن تتأثر قيمة النفقات العامة للمملكة بسبب الأزمة البترولية ، كما أشار وزير التخطيط السعودي الى أن انخفاض أسعار البترول لن يؤثر على الخطة الخمسية للمملكة ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

كما وقد أعلن أن الميزانية السعودية لن تتراجع عن الأولويات التي حددتها وخاصة القطاعات البترولية والتي خصص لها ١٨ مليار دولار لإنشاء مجمعات بترولية بين جديدين .

الكويت :

انخفض عائد البترول في الكويت الى ٢٧٦٤ مليون دينار كويتي أي حوالي ٩٤٨٩ مليون دولار خلال السنة المالية ٨٢/٨١ بعد أن كان قد وصل في ٨٠/٨١ الى ٤٤٣٤ مليون دينار كويتي أي ما يعادل ١٥٢٢٢ مليون دولار . ومع ذلك فقد بلغ إجمالي العائد الحكومي ٤٣٤٩٢ مليون دينار (١٤٩٣٠ مليون دولار) خلال عام ١٩٨٢ أي ما يتجاوز أرباح الانفاق محققا فائضا بلغ ١٢٥١٦ مليون دينار كويتي (٤٢٩٧ مليون دولار) والواقع أنه ليست لدينا أخبارا محققة عن اضطراب الكويت التي تعديل مشروع موازنتها لعام ٨٢ - ١٩٨٣ بسبب انخفاض أسعار البترول والتالي انخفاض دخلها النفطي . وذلك لأن الكويت تملك احتياطي مالي يتراوح ما بين ٧٥ الى ٨٠ مليون دولار ينتج عنه سنويا عائد يقدر بحوالي ٨ مليار دولار سنويا كقوائد .

الجماهيرية الليبية :

رغم أن احتياطي الجماهيرية الليبية النقدي ، ثابت ومستقر ، صادراتها النفطية تكفي لسد حاجاتها وتنفيذ برامجها الانشائية . الا أنه من المتوقع أن يستمر تجميد معظم التعاقدات الجديدة في ليبيا خلال هذا العام ، كما سيتم اتخاذ اجراءات أخرى لتخفيض الانفاق الاستهلاكي . وأغلب الظن أن الانخفاض الحاد في عائدات

البتترول قد دفع لليبيا الى الحد من الخطط المزمعة . فقد حثت ميزانية التنمية لعام ١٩٨٢ الى ٨٠٠٤ مليون دولار مقابل ٨٧٨١ مليون دولار في عام ١٩٨٢ .

ومن دول المجموعة الثانية والتي يتوقع أن يكون لانخفاض أسعار البترول أثرا ملموسا على خطط التنمية بها ، العراق . والواقع أن العراق ونظرا للحالة الاستثنائية التي تمر بها فإنه لا يتوقع أن تفكر في طرح عطاءات أو تنفيذ أية مشروعات جديدة . وجدير بالذكر أنه طبقا لبعض المصادر الغربية فإن العراق لم ينشر أية احصاءات مالية خلال السنوات الأربع الماضية . وأن كلا من المملكة السعودية وقطر والامارات المتحدة قدمت مساعدات مالية الى العراق بلغت ٢٠ مليار دولار حتى الآن .

والواقع أن محاولة التعرف على اثر انخفاض أسعار البترول على موازنات وخطط البلاد العربية يأتي من حقيقة أن النسبة الغالبة من العملة المصرية بالخارج يعملون في بلدان عربية نفطية وأنه من ناحية أخرى ، أصبحت دخول المصريين العاملين بالخارج ومنذ السبعينات تمثل نسبة لها أهميتها في الدخل القومي كما وأنها تشكل أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي . فقد وصل حجم تحويلات المصريين العاملين بالخارج حدها الأقصى في عام ١٩٨١ عندما تجاوزت هذه التحويلات ٢٨٠٠ مليون جنيه .

وهكذا يطرح السؤال نفسه كيف سيكون أثر انخفاض أسعار البترول على انقاص عدد العاملين بالخارج ، وبالتالي على تحويلاتهم الى مصر ؟ .

والرد على هذا السؤال ليس بسيطا حيث أننا لا نستطيع أن نفصل أثر انخفاض أسعار البترول عن كثير من العوامل الأخرى والتي من شأنها أن تؤثر أيضا على عدد العاملين بالخارج وتأتي متلازمة زمنيا مع انخفاض أسعار البترول .

ولكن اذا استطعنا ذلك فان الرد للوهلة الأولى هو أنه سيكون هناك تأثير سلبي على حجم العمالة بالخارج .

وإذا حاولنا أن نقيس هذا الأثر فانه من الممكن إذا توافرت لدينا بيانات عن الحجم الاجمالي لهذه العمالة وإذا استطعنا أن نعرف تقسيم هذه العمالة على البلدان العربية المختلفة ، فنستطيع أن نقدر وتبعاً لتكديس هذه العمالة في بلد دون الآخر من ناحية ، ودرجة تأثير تلك البلد من هذا الانخفاض في أسعار البترول من ناحية أخرى ، كيف تكون الآثار الناجمة عن التخلص من جزء من العمالة المصرية .

فمثلاً إذا عرفنا ان عدد العاملين بالكويست ١٥٨ ألف ، وفي الاردن ١١٢ ألف وفي الامارات ٤٥ ألف وفي السعودية ٤٠٠ ألف فان مجموعهم يكون ٧١٥ ألف . فإذا كان مجموع عدد العاملين بالخارج هو مليون (حسب أحد التقديرات) باستثناء من يعملون بالعراق) ، وإذا كنا وحسب تحليلنا السابق نلاحظ أن تلك البلاد مسن البلدان التي لن تتأثر جذرياً بانخفاض أسعار البترول (على الأقل في المدى القصير) حيث أنها تتمتع باحتياطيات نقدية تمكنها من المحافظة على أهداف خططها وانفاقها العام .

فانه من الممكن تصور أن انخفاض أسعار البترول لن يكون له ذلك الأثر السدوي والذي أفرغ كثيراً من رجال السياسة والاقتصاد في بلادنا .

ولكن الأمر ليس بهذه البساطة والمشكلة أكثر تعقيداً من ذلك ، وذلك لأنه :
- وعلى حسب تصريحات مسؤولي وزارة القوى العاملة لا توجد قوانين منظمة لسفـر العمالة المصرية للخارج ، نتج عنه عدم وجود أي احصاء فعلي لعدد هؤلاء العاملين بالخارج وحتى الدراسات التي حاولت تقدير هذا الحجم تفارقت أرقامها وهي لا تعد وعلى أية حال أن تكون تقديرات .

وإذا كان مجموع عدد العاملين بالخارج ليس معروفاً على وجه الدقة فإن تفضيل هؤلاء العمال على البلدان العربية هو الآخر ليس بمعروف .

وإذا كنا نستطيع أن نقرر أن تأثير انخفاض أسعار البترول على هجرة العمال المصرية إلى البلدان النفطية محدوداً . إلا أن هناك كثيراً من العوامل التي تدفعنا إلى الاعتقاد بأن تلك الأعداد ستتجه إلى التناقص خلال السنوات القادمة ومن هذه العوامل :

أن فترة التوسع في السريعة في إنشاءات البنية الأساسية ، وبناء المدن الجديدة ومشروعات الإسكان ، قاربت على الانتهاء في العديد من الدول العربية .

اتجاه تلك البلاد إلى إحلال العملة الآسيوية كعديل للعملة المصرية .

انتقال تلك البلدان إلى مرحلة جديدة من النشاط الاقتصادي ، يتركز في قطاعات أقل استخداماً للعملة .

اتجاه القيادات المحلية في تلك البلدان ، إلى إقرار نوع من التوازن بين السكان المحليين والوافدين إلى هذه البلاد سواء من البلاد العربية أو غير البلدان العربية ، حيث أصبح السكان المحليون يكونون أقلية تتناقص نسبتها باستمرار إلى مجموع السكان .

إذا كان توفر فوائض مالية كبيرة لدى تلك الدول ، يخفف من الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول في المدى القصير إلا أنه وإذا استمر هذا الاتجاه

المنزولي لأسعار النفط ، أو على أحسن تقدير ثبتت تلك الأسعار من ناحية ، ومن ناحية أخرى وضع استمرار إجحاف شروط التجارة في غير صالح الدول النفطية ، فإن ذلك

من شأنه أن يؤثر على سلوكها الاستثماري وعلى اتجاهها النسبي للاتفاق العام .

٦ - العمالة المصرية بالعراق تشكل نسبة كبيرة من مجموع العاملين بالخارج وفي بعض التقديرات أن عدد المصريين العاملين بالعراق يصل الى ٢ مليون مصري يعملون في مختلف المجالات . ونظرا عن أثر انخفاض أسعار البترول ، فان استمرار الحرب مع ايران أدى الى تأثيرات على الاقتصاد العراقي . حتى اضطر الى الاستدانة من السوق المالية الدولية لتغطية نفقات الحرب ، وخاصة بعد انخفاض أسعار البترول ، وهكذا توقفت المشروعات الجديدة بالعراق ، وأدى ذلك الى انخفاض الطلب على العمالة الوافدة ، والذي أثر بدوره على أجور تلك العمالة ، بحيث انخفضت وفي بعض الاحوال الى أكثر من ٥٠ % . كما قامت الحكومة العراقية بوضع قيود شديدة على تحويلات الاجانب ، وذلك لتخفيض العبء على ميزان مدفوعاتهما .

كل هذا أدى الى عودة أعداد كبيرة من المصريين العاملين بالعراق الى مصر ويحتمل زيادتها اذا لم تحل الازمة الايرانية العراقية ، وهو احتمال وارد .

هذا وقد سجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج انخفاضا بنسبة ٢٢,٢% في الفترة يوليو / مارس ١٩٨١ / ١٩٨٢ بالنسبة لنفس الفترة من العام السابق

والواقع أنه ، وأما ان أثر انخفاض أسعار البترول على مدخرات المصريين بالخارج ، فاننا في واقع الامر كنا بحاجة الى هذه الرقعة المتألمة لهذا المورد من موارد النقد الاجنبي ، ومدى قدرتنا على الاعتماد عليه في تمويل خطط طويلة الاجل لتنمية الاقتصاد المصري تنمية مستقرة . وينطبق هذا على مواردنا من البترول وحصيلة قناة السويس . ضرورة العمل على رفع معدلات الأداء في قطاعات الانتاج السلعي الصناعي الزراعي وهذا ما سنعود اليه مرة أخرى خلال البحث .

رابعاً : نحو استراتيجية مقترحة للبتروك

١٠. استشراف اسعار البترول فى المستقبل :

واجهت سوق البترول العالمية فى السنوات الثلاث الاخيرة واقعا جديدا يختلف عن ذلك الواقع الذى شهدته الاعوام من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ ، يتمثل هذا الواقع الجديد فى حدوث ما يمكن ان يطلق عليه " التخمة فى سوق البترول " ، أى فائض العرض على الطلب وفائض الطاقة الانتاجية على الانتاج الفعلى . وفيما يلى نتناول هذين المظهرين :

(١) فائض العرض على الطلب :

فقد انخفض الطلب بينما واصل العرض الكلى زيادته . وصحيح ان انتاج الدول أعضاء منظمة (الاوبك) وأعضاء (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول - الاوابك) قد حقق انخفاضا ملموسا ، حيث تشير التقديرات الى انخفاض انتاج البترول فى المنظمة الاخيرة على وجه التحديد بنسبة ٢٣% فى عام ١٩٨٢ (١) . ولكن هذا الانخفاض قابلته زيادة فى الانتاج من حقول بحر الشمال والاسكا والمكسيك والاتحاد السوفيتى .

يضاف الى ذلك ، التزايد الهائل فى المخزون البترولى لدى الدول المستهلكة ، خاصة الولايات المتحدة الامريكية ، مما مكسها بالفعل من التأثير فى اتجاهات الامداد بالطاقة واسعارها .

واخيرا فانه حتى فى داخل الاوبك والاوابك فان السعودية لم تخفض انتاجها بالنسب التى خفضت بها الدول الاخرى ، فظلت تلعب دور " المورد المتم " Residual Supplier على الصعيد العالمى ككل ، عن طريق توفير ما يتبقى من الاحتياجات البترولية للدول المستهلكة فى الغرب ، بعد انخفاض انتاج الدول الاخرى فى الاوبك ،

(١) التقرير السنوى التاسع للامين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، فى :
نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، السنة التاسعة ، العدد الخامس ،
مايو ١٩٨٣ ، ص ٧ .

وهو ما أدى في النهاية الى المساهمة في تدنى الأسعار .

هذا في جانب العرض ، أما في جانب الطلب العالمي فان الدول الصناعية الغربية هي الطرف الرئيسي : نظرا لان الاتحاد السوفيتي دولة منتجة ومصدره للبتترول وليس دولة مستوردة ، ثم واستبعاد المجموعة الاشتراكية فان البلاد النامية لا تسهم بأكثر من ١٢ % من الاستهلاك العالمي للبتترول وتتكفل الدول الصناعية الغربية بالنسبة الغالبة (٨٨ %) (١) .

فاذا علمنا ان تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الاخيرة بالاضافة الى جهودها فسي الحد من استهلاك البتترول وتطوير مصادر الطاقة البديلة في فترة ١٩٧٣ - ٨٠ قد أدت الى تواضع معدل الزيادة في الاستهلاك بحيث بلغ ٦ % والى هبوط نصيبها من الاستهلاك العالمي للطاقة من ٦٣ % عام ١٩٧٣ الى ٥٧ % في عام ١٩٨٠ - اذا علمنا ذلك فلنأ ان نستنتج أن الطلب على البتترول قد شهد موجه نزولية حادة في السنوات الماضية ، حتى لقد تراجع الطلب على بتترول (الاوابك) عام ١٩٨٢ بنسبة ٢٣ % (٢) .

وبذلك يتضح لنا المظهر الاول لتخمة سوق البتترول وهو فائض العرض على الطلب .

(٢) " الطاقة الزائدة " في مجال البتترول :

قدر فائض طاقة الانتاج العالمي من البتترول في منتصف عام ١٩٧٨ بحوالي ٣٤ % من الانتاج الفعلي ، فقد كان الانتاج اقل بقليل من ٢٩ مليون برميل في اليوم بينما تقدر طاقة الانتاج بحوالي ٣٩ مليون برميل يوميا (٣) .

- (١) بيارد بيريرى ، مستقبل اسعار النفط في بلدان اوبك وخارجها ، ومصادر الطاقة المنافسة له ، في : الطاقة في الوطن العربي ، الجزء الاول ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ .
- (٢) نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول ، مايو ١٩٨٣ ، ص ١ .
- (٣) بيارد بيريرى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٤ .

وقد واصلت " الطاقة الزائدة " نموها في السنوات الأخيرة لسببين :

أ - تباطؤ الاستهلاك العالمي للبتترول بعد دفعة الطلب في الفترة السابقة على عام ١٩٧٣

والتي كانت قد حركت الجهود لتطوير حقول البترول .

ب - بروز طاقات انتاجية جديدة وكبيرة خارج الاويك ، وخاصة من حقول بحر الشمال والاسكا .

والمهم هنا أن واقع " التخمة في سوق البترول " في الاعوام الأخيرة قد أدى إلى

اتجاه نزولي في الاسعار العالمية ، وتأكد ذلك بفعل عدة عوامل أهمها :

أ - بروز منتجين رئيسيين للبتترول خارج الاويك وخاصة الاتحاد السوفيتي (اكبر منتج

للبتترول في العالم) والمكسيك وبريطانيا ، وعدم التزامهم بالطبع بالخطط التي ترسمها

المنظمة المذكورة بخصوص حصص الانتاج ومستويات الاسعار . بل وتشير الوقائع التي

اتجاه هؤلاء المنتجين الرئيسيين خارج الاويك إلى اسلوب " البيع في الموقع " فيما

يسمى on the spot markets وذلك بأسعار تقل عن المستويات

السائدة في السوق العالمية وخاصة المحددة من قبل الاويك . ويلاحظ أن برميلا

واحدا من كل خمسة براميل من البترول الخام في العالم يباع الآن بهذا الاسلوب (١) ،

والذي تتسع رقعته لتشمل دولا اخرى كمصر .

٢ - اتجاه بعض أعضاء منظمة اويك نفسها للبيع بأسعار تقل عن المستويات المحددة ،

بالطريقة المسماة Under the Table ، أي في الخفاء وبالتسلل بعيدا

عن اعين المنظمة الام ، وذلك للحاجة الشديدة إلى موارد النقد الاجنبي ، ونخص

بالذكر نيجيريا ، وايران التي يدفعها :

أ - الاحتياج إلى تمويل مبيعات الاسلحة في حربها مع العراق .

ب - رغبتها في مناوأة السعودية ، اكبر منتج في الاويك (٢) .

(1) The Economist, March 19, 1983. P. 13.

(2) See: Newsweek, March 28, 1983, p. 35.

ونتيجة لهذا الاتجاه النزولى للأسعار ، بالإضافة الى انخفاض "طلب العالم على
بتترول منظمة الدول العربية المصدرة للبتترول (بنسبة ٢٣% عام ١٩٨٢) وانخفاض انتاجها
(بنفس النسبة) ، فقد انخفضت عوائد هذه الدول الاخيرة فى عام ١٩٨٢ وحده بحوالى
٤٨ مليار دولار • ويجوز قرار الاوبك فى مارس ١٩٨٣ بخفض (سعر الاشارة) من ٣٤
دولارا للبرميل الى ٢٩ دولارا ، فيضيف خفضا آخر متوقعا فى عوائد الدول أعضاء (أوبك)
فى عام ١٩٨٣ ، وحده بمقدار ٢٣,٣٦ مليار دولار (١) • وسوف يؤدى ذلك الى عجز فـسـسـى
الموازنة الجارية والاستثمارية فى الامد القريب ، والى تخفيض الانفاق العام والاستثمارية
لخاص فى الاجل المتوسط • ولندكر هنا مثلا أن من المحتمل ان تشهد المملكة السعودىة
عجزا فى الموازنة العامة سنة ١٩٨٣ بمقدار ٢٠ مليار دولار (٢) •

قالى اى حد يمكن ان يستمر هذا الاتجاه النزولى فى الاسعار بهالاته الخطيرة اذا
نمط النمو القائم فى البلاد العربية البترولية ؟

فى الاجابة على هذا السؤال يجب التمييز بين التوقع للاجل القريب (٣ - ٥ سنوات)
والتوقع للاجل المتوسط (٥ - ١٠ سنوات) ثم التوقع للاجل البعيد (١٠ - ٢٠ سنة) •

ويستند التوقع فى جميع الاحوال الى طبيعة العلاقة بين الاطراف الفاعله فى سوق
البتترول العالمية وهى الدول المنتجة والدول المستهلكة والشركات عابرة الجنسيات ، بالإضافة
الى العلاقة بين الدول المنتجة وبعضها البعض ، ومستوى النمو الاقتصادى المتوقع فى الدول
الصناعية الغربية والدول النامية ، ومدى تطوير مصادر الطاقة البديلة ، ومستوى التغير فى
نمط او اسلوب الحياة

(١) نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول ، مايو ١٩٨٣ ، ص ١ •

(٣) Time, March 28, 1983, P. 41.

وبناءً على ذلك يمكن ان نسوق التوقعات التالية بشكل موجز - على كل من المدى القريب والمتوسط والبعيد .

أولا : في المدى القريب : نتوقع تذبذب الاسعار ارتفاعا وانخفاضا . . ويستند هذا التوقع الى ما يلي :

١- حقائق الدورة الاقتصادية في الدول الصناعية الغربية والتي تتميز حاليا بـ
يسمى " الركود التضخمي " حيث لا يمكن التأكد من تجاوز هذه الازمة الاخيرة
- كشكل متميز من اشكال الدورة الاقتصادية - بشكل جذري في السنوات القليلة
القادمة . ولذلك لا يمكن لنا الاتفاق ببساطة مع الرأي القائل بأن الناتج
القومي الاجمالي للدول الصناعية الغربية سوف يزيد بنسبة ١% مما يرفع الطلب
على الطاقة بما يعادل ٣ ملايين برميل بترول يوميا خلال السنوات الخمس
القادمة * .

٢- تذبذب العلاقة بين كل من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا من جهة والدول أعضاء
منظمة الاوبك من جهة اخرى - وبالتالي فلا نتوقع حدوث اتفاق على مستويات
الاسعار واحجام الانتاج بما يكفل الاستقرار لسعر البترول عند مستوى معين .

٣- نتوقع استمرار لجوء بعض الدول ذات الحاجة الملحة الى موارد النقد الاجنبي ،
الى البيع " عند الموقع " بأسعار تختلف عن مستويات السوق العالمية ، ونذكر
من ذلك بصفة خاصة نيجيريا وايران ومصر والمكسيك .

٤- انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية على الدول النامية المستوردة للبترول ، مما
يقلل من قدرتها على توفير الموارد اللازمة للحصول على الطاقة التجارية وتوفيرها
بشكل متزايد للاستهلاك العام والخاص محليا وبأسعار مدعمة .

(*) ذكر هذا الرأي في : التقرير السنوي التاسع لامين عام منظمة الاقطار العربية المصدرة
للبنترول ، انظر : نشرة المنظمة ، مايو ١٩٨٣ ، ص ٦ .

ثانياً : في المدى المتوسط : ونتوقع ارتفاعاً طفيفاً في سعر البترول ، للأسباب الآتية :

١- اتجاه الدول الصناعية الغربية الى رفع سعر البترول في اسواقها المحلية لتأكيد اقتصاديات انتاج الطاقة من المصادر البديلة ، خاصة وأن بعض التقديرات تشير الى أن سعر البترول الحالي لا يزيد عن نصف او ثلث تكلفة الطاقة من المصادر غير التقليدية (١) .

٢- الاتجاه الى بناء نوع من السياسة المشتركة بين المنتجين الرئيسيين للبترول داخل وخارج الاوبك ، وبالتالي تحقيق استقرار في عرض البترول يهيئ لمستوى سعري معقول .

٣- زيادة استهلاك البترول في البلاد النامية وقد لوحظ اتجاه تاريخي مهم في هذا الصدد حيث زاد استهلاك الطاقة في هذه البلاد بحوالي ٤٤% خلال الفترة من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٨٠ ، أما في الدول الرئيسية المصدرة للبترول فقد زاد في نفس الفترة بنسبة ٥٩% . ومن شأن هذه الحقيقة أن تحفظ مستوى الطلب العالمي للبترول بما يحقق توازناً تقريبياً مع مستوى العرض

ثالثاً : في المدى الطويل : نتوقع ارتفاع سعر البترول بما يتقارب مع تكلفة مصادر الطاقة

البديلة خاصة في ظل العوامل الآتية :

(١) أن اتجاه الدول الصناعية الغربية الى تطوير مصادر الطاقة النووية والفحم بصفة خاصة سوف يؤدي الى رفع سعر البترول عن تكلفة تطوير هذين المصدرين تشجيعاً لتوليد الكهرباء منهما - ومن شأن هذا الاتجاه ان يؤدي الى ما

(١) أ . أ . خان وآخرون ، مصادر الطاقة غير التقليدية ، وضعها الراهن وفرص نجاحها في سوق الطاقة الدولية ، في : الطاقة في الوطن العربي ، الجزء الاول ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ .

يسميه بعض الخبراء " السعر الموضوع " في نهاية القرن - (وسوف يكون هذا السعر على الأرجح أكبر بمرة ونصف أو بعشرين من السعر الحالي مع افتراض القيمة الثابتة للنقود) (١) . ويشير بعض الخبراء الآخرين إلى أن سعر البترول في الأوبك يمكن أن يزيد بنسبة ٦٠% قبل أن تصبح أنواع الطاقة الأخرى قادرة على المنافسة معه (٢) .

(٢) تحقيق مزيد من التقارب بين منتجي البترول الرئيسيين في العالم ، وهو ما ينبىء عن إمكان قيام اتحاد أو رابطة لجميع المنتجين تحقق الاستقرار في سوق النفط وتكبح جماح " سوق المشتريين " للبترول على الأقل .

(٣) تطورات البلاد النامية وخاصة المنتجة للبترول : ومن المتوقع هنا :
أ - اتجاه الدول المنتجة والمصدرة للبترول إلى استخدام حصة متزايدة منه في الإنتاج والاستهلاك المحلي ، وبالتالي تقليل الحصة المخصصة للتصدير . وتشير تقديرات بعض خبراء (الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي) بخصوص ميزان الطاقة في الدول العربية إلى أن نسبة الصادرات إلى إجمالي استخدامات البترول والغاز الطبيعي سوف تنخفض من ٨٧% عام ١٩٧٧ إلى ٨٦,٨ في عام ١٩٨٥ ثم إلى ٨٦,٢% عام ١٩٩٠ وأخيراً إلى ٨٣,٩% عام ٢٠٠٠ (٣)

وتتفق هذه التقديرات في اتجاهها العام مع الاسقاطات التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (اكوآ) بالنسبة للدول أعضاء

(١) بيارد بيريرى ، مرجع سابق ، ص ٢٦٤ .

(٢) أ . خان ، مرجع سابق ، ص ٣١٠ .

(٣) فاروق الموقع ، مصادر الطاقة المتاحة في الاقطار العربية ومقابلتها مع الطلب المستقبلي عليها ، في الطاقة في الوطن العربي ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ص ٩٤ - ٩٩ .

اللجنة (١) .

والخلاصة ان زيادة الطلب المحلى وضبط التصدير يمكن ان يسهم فى الحفاظ على اسعار البترول ، او فى ارتفاعها اذا تضافر بشكل ايجابي مع العوامل الاخرى .

ب- زيادة الاحتياطى العربى من البترول والغاز الطبيعى . ويقدر خبراء (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول) ان استخدام طريقة (الاستخلاص البترولى المدعم) - وهى زيادة معامل الاستخلاص بنسبة ١٠% فقط - يمكن ان تزيد الاحتياطى العربى بمقدار ٢٠٠ مليار برميل - هذا بينما ان اقصى ما يمكن اضافته من احتياطيات بالطريقة المذكورة لا يزيد عن ٣٠ - ١٠٠ مليار برميل فى الولايات المتحدة ، وعن ٤ - ١٠ مليار برميل فى اوربا الغربية (٢) .

والحقيقة ان العوامل السابقة جميعا من الصعب التنبؤ بمسارها المستقبلى بشكل دقيق ، ولذلك يمكن القول - مع انتوى سامسون - ان سعر البترول لن يقدره مجرد العرض والطلب فى السوق ولكن تفره الملاقات بين شركات البترول والدول البترولية (٣) . ونضيف الى ذلك - متفقين مع روبرت مابرو - ان تحقيق استقرار اسعار النفط فى المستقبل مرهون برسم (استراتيجية شاملة للدفاع عن الاسعار) بحيث تقوم جبهة للمنتجين على اساس اتفاق مؤك على تسعير موحد وعلى حصص الانتاج ، وعلى اسلوب حماية الدول البترولية المعوزة نسبيا ، مع امكانية

(١) الاسقاطات المتوسطة والطويلة الاجل للعرض والطلب على الطاقة فى منطقة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، فى : الطاقة فى الوطن العربى ، الجزء الثانى ، ص ص ١٢٢ - ١٢٨ .

(٢) نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، السنة التاسعة ، العدد ٣ ، مارس ٨٣ ، ص ١ .

(3) See: News week, March, 28, 1983, p. 35.

فرض العقوبات على الطرف المخالف (١) .

وفى كلمة ، ان اتفاق المنتجين وتطوير مصادر الطاقة البديلة وزيادة القدرة الاستيعابية للقطاع البترولى فى البلاد المنتجة خاصة الغربية منها ، هى الضمانات الحقيقية للحصول على سعر عادل وموضوعى للبترول فى الاجل الطويل . نجد ان الحقيقة ان هذا التوقع الذى نقدمه انما هو أحد (السيناريوهات) الممكنة فقط ، وان تحققه مشروط بتوفر العوامل المواتية كما استعرضناها . . . وهو سيناريو متفائل كما هو واضح . ولكن هناك (سيناريو) آخر متشائما يقوم على افتراض تطور الظروف الاقليمية والعالمية فى غير صالح الدول المنتجة للبترول وخاصة الدول العربية ، بفعل حدوث تغير أساسى فى ميزان القوى العالمى والاقليمى ضد هذه الدول ، كما يقوم على افتراض ان تكلفة مصادر الطاقة البديلة سوف تنخفض بفعل التطور التكنولوجى مما يحمل سعر البترول على الانخفاض فى المدى الطويل .

غير أننا نرى ان العوامل الدولية والاقليمية والمحلية تدفع الى ما توقعناه من استقرار سعر البترول فى المدى الطويل عند المستوى (الموضوعى) أو (العادل) .

٢٠٤ سياسات مواجهة انخفاض أسعار البترول :

١٠٢٠٤ ترشيد الاستهلاك :

ان ترشيد الاستهلاك من البترول حتى يتسنى اناحة جزء أكبر من الفائض القابل للتصدير . ولا يفوتنا هنا ان نذكر بان متوسط نصيب الفرد المصرى من استهلاك الطاقة مقارنة بمتوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة سواء فى الدول التى على نفس مستوى النمو او مقارنة بالمستوى العالمى يعتبر منخفض ، هذا من ناحية ، الا انه من ناحية اخرى فقد

(١) روبرت ما برو ، استراتيجية مقترحة من اجل استقرار سعر النفط عالميا ، فى : نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، السنة التاسعة ، العدد الرابع ، ابريل ١٩٨٣ ، ص ١٥ - ١٢ .

ارتفع الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية من ٣ مليون طن عام ١٩٥٢ الى ٧,١٤ مليون طن عام ١٩٧٥ ، ثم قفز الاستهلاك المحلى الى ١٣,٥٢٢ مليون طن عام ١٩٨٢/٨١ . كذلك أصبح قطاع الكهرباء يعتمد اعتمادا شبه كامل على البترول فى توسعته خلال السنوات الاخيرة ، وذلك بعد ان تم استيعاب الطاقة الكهربائية المائية (السد الصالى وخزان أسوان) . ويقدر الخبراء على ضوء ما تؤكدته المؤشرات ان استهلاك مصر السنوى من الطاقة لن يقل عن ٦٥ مليون طن بترول يعادل فى عام ٢٠٠٠ وأن جميع المصادر المائية ، بعد تمام استغلالها لن تقدم أكثر من ٥ مليون طن بترول يعادل ، ومعنى ذلك انه يلزم تدبير نحو ٦٠ مليون طن بترول سنويا بحلول عام ٢٠٠٠ تبلغ قيمتها نحو ١٥,٥ مليار دولار باسعار عام ١٩٨١ (١) والجدول الثانى يوضح تطور حجم الاستهلاك المحلى لمنتجات البترول من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨١ ومعادل التغير فى استهلاك عام ١٩٨١ بالنسبة لعام ١٩٨٠ .

الغاطن مسترى				
معدل التفسير $\frac{٨١}{٨٠}$	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٥	
١٥,٢	١٢,٥٢٩	١٠,٨٦٩	٧,١٦٣	منتجات وقود مكرره
١٠,٧	٥,٨٣	٥,٧٥	٥,٥٣٢	منتجات ثانوية
٥,٥	٢,٤٨	٢,٣٦	١,١٧	اسفلت
١٣,٣	١,٦٢	١,١٤	١,١٤	زيوت تشحيم وتزيت
١٣	١,٨٢٨	١,٦١٦	٥,٣٢	غازات طبيعية
١٤,٨	١٤,٨٥	١٢,٩٢٩	٧,٥٤٩	اجمالى

(١) د. حسين عبدالله ، مجله البترول - يناير / فبراير ١٩٨٢

ومن اهم القطاعات المستهلكة للمنتجات البترولية هو قطاع الكهرباء والصناعة وقطاع النقل .

ومما اوردناه من تطور ارقام الاستهلاك يتضح انه واذا كانت سياسة مصر البترولية المعلنه هي ان يفي الانتاج المحلى من البترول بالاحتياجات المحلية منه ، بعد ان كانت مصر تلجأ الى الاستيراد لتغطية جانب متزايد من هذه الاحتياجات ، واذا كان قطاع البترول يعمل على مضاعفة الاحتياطي الثابت والمؤكد من البترول بمختلف الوسائل ، فانه ومن ناحية اخرى فمن الواجب العمل على المحافظة على هذا الاحتياطي والانتاج منه وفقا لحساب دقيق رشيد وعلى مدى معقول من السنوات يتم من خلالها تأمين المصادر البديله المناسبه التي تتميز بالكفاية الكمية والجسدي الاقتصادي وذلك للمحافظة على حقوق الاجيال العقبه في احتياطي بترولى يفي باحتياجاتها الى ان يتم التحول الى مصادر بديله .

والان نأتى الى سؤال هام هو كيف يتم ترشيد الاستهلاك من المنتجات البترولية ؟

يمكن ان يتم ترشيد الاستهلاك باحدى الوسائل التالية :

- أ - سياسة مناسبة للتسعير .
- ب - الوسائل التكنولوجية الحديثة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة .
- ج - تنويع مصادر الطاقة والدخول في مجالات غير تقليدية لانتاجها وتحويلها واستخدامها ، والتوقف عن استنزاف احتياطياتها الناضبة عن طريق استبدالها بمصادر جديدة ومتجددة .

١ - الترشيد عن طريق اعادة التسعير :

ترددت في اوساط المهتمين بالبترول في الفترة الاخيرة صيحات تنادى باستخدام السياسة السعرية كوسيلة اساسيه وايجابية لترشيد استهلاك البترول وذلك على اساس ان رخص أسعار الوقود لا يشجع على ترشيد الاستهلاك من الطاقة بل ويشجع على التبذير والاسراف في استخدامها سواء على مستوى الاستهلاك الشخصي (مركبات خاصة ، أو في المنازل) أو بالنسبة لقطاعات المستهلكة للطاقة ، كقطاع النقل وقطاع الكهرباء والصناعة . فبالنسبة لقطاع النقل مثلا نجد ان

نسبة تكلفة الوقود للطن / كم لا تمثل عاملا اساسيا فى تكلفة التشغيل فهى لا تتجاوز ٤% من اجمالى تكلفة الطن / كم ، فى الوقت الذى تصل فيه نسبة تكلفة الاطارات مثلا لكل طن / كم حوالى ١٤% من اجمالى التكلفة (١) .

ومن ناحية اخرى يرى خبراء البترول العمل على رفع الاسعار المحلية للمنتجات البترولية حيث يرون من وجهه نظرهم أن جهاز الثمن هو أجدى وسيلة لاثارة وعى المستهلكين بأهمية هذه السلعة الثمينه . . وبناء على ذلك أجريت الدراسات وعقدت المؤتمرات والندوات ومن أبرز نتائج كل هذا هو المناداه برفع اسعار البترول تدريجيا حتى تتساوى مع قيمتها الحقيقية والسعى يرون ان السعر العالى هو الذى يعبر عنها .

ويشير البيان المالى لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ الى خطورة تزايد الاستهلاك المحلى من البترول ومشتقاته ، حيث تصل معدلات الزيادة فى الاستهلاك الى ١٠% سنويا ، والتي تعتبر معدلات كبيرة لا ينبغي لها ان تستمر فى ضوء المتاح والمعروف من احتياجات بترولية فى مصر ، ويرى البيان ان من العوامل التى تساعد على زيادة الاستهلاك انخفاض الاسعار التى تباع بها المنتجات البترولية ، أو انها لا تمثل الا جزءا يسيرا من الاسعار العالمية ، مما يشجع على الاسراف فى استخدامها مما قد يؤثر على حصيلة النقد الاجنبى من صادرات البترول ١٠

وقد قام البنك الدولى باتمام دراسة فى ديسمبر ١٩٨١ ، استغرقت ١٨ شهرا حول امكانيات زيادة اسعار المنتجات البترولية فى مصر ، وتناولت هذه الدراسة عدد من السياسات البديلة لزيادة الاسعار والاثار المحتملة لتلك السياسات ، ولسنا هنا فى مجال الخوض فيها والتعمق فى نتائجها (١) .

(١) لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع لمقالة د . حسين عبد الله بمجلة البترول - العدد الثانى لعام ١٩٨٢ .

الا أن صندوق النقد الدولي يشير الى ضرورة رفع اسعار المنتجات البترولية تدريجيا حتى تتساوى مع الاسعار العالمية • ويلتقط خبراء البترول الخيط ليسروجوا لفكرة الدعم المستمر والذي يعرفونه بأنه الفرق بين السعر المحلى وسعر التصدير • ويستندوا فى ذلك الى ما يتعدى المزايا المالية الى بعض المزايا الاخرى والتي تتجاوز النطاق المالى حيث يرون ان رفع اسعار المنتجات البترولية يساهم فى حل مشاكل اخرى تعاني منها البلاد مثال ذلك •

اولا : سيتم تحقيق تلقائيا عدم الاقبال على استعمال السيارات الفارهة فى بلد اختفت شوارعها واصبح المرور مشكلة كبيرة •

ثانيا : سيتم تلقائيا ترشيد استخدام السيارات ويقل التبذير •

ثالثا : سيساعد الاتجاه الى استخدام السيارات الصغيرة قليلة الاستهلاك للوقود على فتح آفاق تنمية الانتاج المحلى من السيارات الاقتصادية الصغيرة ويقل ذلك حجم الانفاق على السيارات غير الاقتصادية من الخارج •

رابعا : سيساعد بدرجة او باخرى على تخفيف حدة مشاكل المرور •

خامسا : يوفر من وجهه نظرهم للدولة حوالى ٣٤٠٠ مليون دولار تمثل الدعم المستثمر أو الضمنى الذى يتحدثون عنه •

ونود هنا وقبل الخوض فى تلك المشكلة ان نضع تعريفا للدعم وأسباب اللجوء اليه والهدف منه •

فالدعم قد يكون دعما مباشرا ، وهى المبالغ التى يتم تخصيصها سنويا فى الموازنة العامة للدولة من اجل توفير السلع والخدمات الضرورية للمواطنين باسعار تقل عن اسعار تكلفة الاستيراد او الانتاج • وقد يكون دعما غير مباشر ، ويتمثل فى الفرق بين اسعار البيع الفعلية لبعض السلع التى ينتجها القطاع العام وبين تكلفتها الاقتصادية مضافا اليها هامش لربح المشـرع (ولسنا هنا فى مجال الخوض فيما يعتبر ربما مشروعا من عدمه) •

واخيرا الدعم الضمنى ويتمثل فى الفرق بين اسعار بيع السلع المنتجة محليا واسعار بيعها فى السوق العالمية . بمعنى ان انخفاض السعر المحلى يترتب عليه الفاء دخل كبير كان من المفروض ان يدخل خزانة الدولة (١) .

وبناء على التعريف الاخير يقرر خبراء البترول على ضوء الدراسات التى يجريها القطاع انه نتيجة الفجوة بين الاسعار المحلية للمنتجات البترولية وبين اسعار التصدير والاستيراد التى يتعامل بها القطاع بالفعل قد أخذت فى الاتساع المطرد بحيث بلغ حجم الدعم المستـــتر والظاهر فى تلك المنتجات نحو ٣٤٠٠ مليون دولار خلال العام المالى ٨٢/٨١ يذهب للقطاع الخاص منها ١٨٠٠ مليون دولار و ١٦٠٠ مليون دولار تذهب لاستهلاك القطاع العام (٢)

والواقع انه ورغم ايماننا العميق بأهمية فكرة ترشيد استهلاك الطاقة بصفة عامة واستهلاك المنتجات البترولية بصفة خاصة ، حيث تمثل ٨٥% من اجمالى الطاقة المستهلكة ، وذلك من منطلق الحفاظ على ثروات البلاد النامية ، وحفظ حق الاجيال المقبلة فى تلك الثروات الا اننا بعض المآخذ على ان الطريق الامثل والاجدى هو مساواة السعر المحلى لبيع المنتجات البترولية بسعر تصديرها ، ومن هذه المآخذ :

اولا : اعتمادهم على فكرة الدعم المستتر او الضمنى ، والتى وان صح تعريفه لغويا ، الا اننا لا نتفق معهم على محتواه الاقتصادى ، فالذى نراه دعما بحق هو الفرق بين سعر بيع السلع للمستهلك وتكلفة انتاجها بالداخل او سعر استيرادها من الخارج هذا ومن وجهه نظرنا هو الدعم بحق (سواء مباشر او غير مباشر) ، اما الاعتماد على دخل كان من المفروض ان يدخل خزانة لو قضا بتصدير هذه السلعة او تلك ، فان ذلك ينصرف ليس على منتجات البترول فحسب ولكن على اى سلعة قابلة للتصدير كالقطن

(١) د . على لطفى - قضية الدعم فى صناعة البترول - مجلة البترول العدد الاول لعام ١٩٨٣

(٢) د . حسن عبدالله - البترول - العدد الثانى ١٩٨٣ .

مثلا او البصل او اى سلعة كانت • وهذا يقودنا الى سؤال رئيسى ما هو الهدف الاساسى من الانتاج • فى رأى ان الهدف الرئيسى لا بد ان يكون فى الاساس اشباع احتياجات السوق المحلى وما يفيض عن ذلك يصدر ليعود على البلاد يدخل من العملات الاجنبية - ولما بحال ضد العمل على تشييط الصادرات المصرية •

ثانيا : ما الذى يحكم استهلاك سلعة ما فى السوق المصرى ، بالتأكد ليس هو السعر العالمى وانما يتحدد هذا الاستهلاك على حاجة المستهلك المصرى لتلك السلعة من ناحية ومستوى دخله الذى يتقاضاه فى الداخل وليس الدخل العالمى • ولذلك قد تزيد اسعار بعض المنتجات كثيرا عن اسعارها العالمية ويستمر المستهلك المصرى فى شرائها واستهلاكها لانه يراها ضرورية من وجهة نظره ولا يمكن الاستغناء عنها فهل يتحدث المستهلكون عن الدعم الضمنى الذى يدفعونه للدولة ؟

ثالثا : ينقسم استهلاك المنتجات البترولية الى جزئين الاستهلاك الفردى الخاص (منازل ومركبات خاصة) واستهلاك قطاعات انتاجية ومن اهمهما الكهرباء والنقل والصناعة والذى لاشك فيه ان نسبة الاستهلاك الشخصى من المنتجات البترولية هى نسبة ضئيلة اذا ما قورنت بالجزء الذى يستهلكه القطاعات المنتجة • اذا التفكير فى مساواة السعر المحلى بالسعر العالمى سيؤدى وما لاشك فيه الى التأثير على تكلفة انتاج ونقل السلع وبالتالي سيؤتى اثره على مستوى الاسعار المحلية وما يعمل على حقن الاقتصاد القومى بموجة تضخمية جديدة نحن فى غنى عنها •

هذا بالاضافة الى انه اذا لم يمتد التعديل الى باقى المتغيرات السنوية تحكم الدخول والاسعار ومن بينها الجهاز الضريبى فان ذلك من شأنه ان يخل بالتوازن بين الطبقات وربما يصيب الطبقات الغير قادره بالمزيد من الصعاب والمعاناة •

رابعا : وهى امتداد للنقطة الثالثة ، وذلك فى ضرورة العمل على تنمية الصناعات المحلية وحمايتها حتى يتسنى لها الصمود امام المنافسة الاجنبية ، وما لاشك فيه فان

استخدام الطاقة الرخيصة في الانتاج يتيح للصناعة الوطنية ميزة نسبية تمكسها من
الوقوف على قدمها ويظل السؤال هل من الافضل تصدير برميل بترول مقابل ٢٥ أو ١٠
دولارا أو أيا كان سعره ثم شراء سلعة ما يحتاجها المواطنون من الخارج مقابل ما
يزيد عن سعر برميل البترول في معظم الاحوال حيث من المعروف اتجاه اسعار
المنتجات الصناعية في الدول الصناعية الى الارتفاع المستمر ؟

خاضعت بالنسبة لمشروعات الاستثمار الخاضعة لقانون استثمار رأس المال العربي والاجنبي
تم الاتفاق و صدر بناء عليه قرار وزارى فى ١٩٨١/٤/٣٠ بأن تتم محاسبة مشروعات
الاستثمار المذكوره على مسحوياتها من البترول والكهرباء على اساس تحريك الاسعار
المحلية تدريجيا بزيادة تبلغ مقدارها ٢٠% من الفرق بين السعر المحلى والسعر
العالمى سنويا وذلك لمدة خمس سنوات وبذلك ترتفع اسعار الطاقة بالنسبة لهذه
المشروعات الى المستوى العالمى على مدى خمس سنوات (١) .

لا نوافق على ذلك على اطلاقه ، وانما يجب التمييز بين مشروعات الاستثمار فى
مجالات الانتاج الضرورى لتغطية احتياجات السواد الاعظم من الشعب ، ذلك لان
رفع سعر الطاقة سيكون له صدى فى مستوى سعر السلعة النهائى بكل تأكيد .
وبالفعل اجيز خصم نسبة معينة من السعر المتدرج للمشروعات العاملة فى
مجالات استصلاح واستزراع الاراضى من الامن الغذائى ومواد البناء والحواريات
اللازمة للاسكان ، وذلك بشرط توفير منتجاتها للسوق المحلية بأسعار ملائمة تحقيقا
لمتطلبات الامن الغذائى والاسكانى (٢) .

الا انه ليس لدينا صورة تفصيلية عن تلك المشروعات ولا مقدار هذه النسبة .

(١) د . حسين عبد الله - مرجع سابق - العدد الاول ١٩٨٢ .

(٢) د . حسين عبد الله - مرجع سابق .

ب: وفي مجال الحفاظ على الطاقة وترشيد استهلاكها فان هناك طرقا يمكن اللجوء اليها فيها ما هو خاص بالوسائل التكنولوجية الجديدة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة ، ويجرى استحداث تعديلات جوهرية في النظم التقليدية للانتاج بما يحقق ترشيده الطاقة المستخدمة فيها وخاصة في قطاع الصناعة الذي يتراوح استهلاكه من الطاقة بين ٣٥ الى ٤٠% من اجمالي استهلاك الطاقة ، وفي هذا المجال (١)

- يجرى في الوقت الحاضر اعداد دراسات خاصة في بعض الصناعات التي تعتمد على استخدام الطاقة استخداما كبيرا ، مثل صناعات الاسمنت والحديد والصلب والسماد والامونيوم وذلك بهدف تطويرها باستخدام الاساليب الاكثر وفرا للطاقة ، ومن تلك الاساليب استخدام الطريقة الجافة في انتاج الاسمنت التي توفر اكثر من ٥٠% من الطاقة المستخدمة في الطريقة الرطبة ، واستخدام الغاز الطبيعي في انتاج الحديد الاسفنجي وفي صناعات متعددة اخرى .
ومن ذلك أيضا دراسة استخدام الطاقة الشمسية في عمليات التسخين الصناعي بالوحدات الانتاجية .

- يجرى ادخال خبراء الطاقة في الاجهزة القائمة على تخطيط وبناء المبنى الجديد ، حيث ينفذ المجال لاستخدام الاساليب الحديثة في التصميم المعماري ، والتي تستهدف ترشيد استخدام الطاقة ، واستخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية .

- يجرى انشاء او تخصيص جهاز او مدير للطاقة في كل مصنع يعهد اليه بأمور ترشيد الطاقة وفي مقدمتها دراسة الانماط الدولية المتقدمة في هذا المجال ومحاولة الوصول اليها .

- تخصيص مكافآت تشجيعية تمنح لمن يحققون وفرا في الطاقة المستخدمة .

- يجرى عقد ندوات متخصصة لترشيد استخدام الطاقة لدراسة ومناقشة البحوث

التي يعدها المتخصصون وذلك لاستخلاص التوصيات ذات الطابع العملي وذلك

لكي يعم تطبيقها في كافة المجالات التي نستطيع الاستفادة منها .

— تكيف الاعلام والتدريب وتوفير المعلومات في مجال الطاقة .

— تطوير سبل الصيانة الدورية واستخدام طرق الصيانة الوقائية الجديدة فينبغي

تعريف المسؤولين والعاملين في انتاج واستهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية

المختلفة بوسائل الترشيد وتحسين الكفاءة . كما ينبغي تخطيط برامج سنوية

لتدريب الفنيين واعادة تدريبهم في استخدامات الطاقة الصحيحة والوسائل

السليمة لادارة معدات الطاقة ومراقبتها وصيانتها بالطرق الجديدة للصيانة .

ج — تنويع مصادر الطاقة والدخول في مجالات غير تقليدية لانتاجها وتحويلها واستخدامها

والتوقف عن استنزاف احتياطياتها الناضبة عن طريق استبدالها بمصادر جديدة أو

متجددة .

مما سبق اتضح لنا انه لا يمكن الاستمرار في الاعتماد على الطاقة الحفرية حيث انها طاقة

ناضبة وسوف يتعذر الحصول عليها على مر الايام اذ لا بد من تكثيف الجهود ورصد الاموال

وتنظيم الهياكل الأساسية لتنويع مصادر الطاقة والدخول في مجالات غير تقليدية لانتاجها

وتحويلها واستخدامها والتوقف عن استنزاف احتياجاتها الناضبة ، اما عن طريق تحسين كفاءة

الاستخدام او استبدالها بمصادر جديدة او متجددة .

وانذا كان تنفيذ هذه السياسات بنجاح ليس بالامر اليسير وذلك لان مؤسساتها غير

مهيأة لاحداث هذا التغير الكبير في فترة زمنية قصيرة ، كما ان الموارد البشرية والمادية في هذه

الدول قاصره تماما عن توفير المصادر والخدمات اللازمة لذلك ومصر من تلك الدول التي تملك

موارد مالية ضعيفه لذلك لا بد من الاختيار المناسب لشكل ونوع تلك الطاقة الغير تقليدية والتي

تناسب وتلائم الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في مصر .

من تلك الانواع الجديدة والمتجددة للطاقة :

١- استخدام الطاقة الشمسية المباشرة وقد بدأت مصر مرحلة التجارب الحقلية والعرض التجريبي بالنسبة لاستخدامات الطاقة الشمسية المباشرة • ومن المعروف ان هناك اتفاقيات تعاون مع للدول الصناعية يجرى تنفيذها حاليا منها ما يتعلق بإنشاء معامل لاختبار معدات تسخين المياه ، ومنها ما يتعلق بتركيب سخانات مياه شمسية تجريبية في الحضر والريف وإنشاء ثلاجات شمسية لحفظ الاسماك ، ووحدات تجريبية لتحلية المياه •

الا ان هذه الجهود غير كافية لتكثيف استخدام الطاقة الشمسية المباشرة في مصر ، والامر يحتاج الى اعتماد قرارات عملية لحفز الافراد والجماعات على استخدام هذه المصادر الجديدة للطاقة ومن ذلك على سبيل المثال ، تقديم الحوافز المالية كتقسيط ثمن شراء وتركيب المعدات بالنسبة لصغار المستهلكين ، العمل على ايجاد اجهزة متخصصة وعلى قدر كبير من الكفاية لتقديم المساعدة الفنية في تركيب هذه النظم الجديدة وصيانتها ، تقديم تصميمات واستشارات فنية لاصحاب الفنادق والصناعات الصغيرة المهتمين باستخدام هذه النظم ٠٠ الخ ٠٠٠ الخ (١)

٢- طاقة الكتلة الحيوية :

تستخدم الكتلة الحيوية في مصر منذ امد بعيد في القرى والنجوع المنتشرة في وادي النيل في تسخين المياه وطبخ الطعام • وتتكون التلة الحيوية من المخلفات الزراعية ، روث البهائم ، مخلفات الجارى في الحضر ، فضلا المنازل في الحضر •

وقد بادرت مصر في اقتحام مجالات تحويل الكتلة الحيوية من المخلفات الحيوانية والانسانية الى غاز عضوى باستخدام التكنولوجيا المطبقة حاليا في الهند والصين فيما يسمى بالمخمرات العاذلية •

(١) احمد نور الدين ، مجلة البترول - العدد الرابع ١٩٨٢ •

وقد قدر انه لو امكن تحويل كل الكتلة الحيوية من المخلفات المنتظر تواجدها في
الريف الى غاز عضوى فى عام ٢٠٠٠ ، لامكن انتاج طاقة تعادل نحو ٢٥ مليون طن
من الكيروسين . واذا امكن استخدام تلك الطاقة فى توليد الكهرباء ، فانه يمكن توليد
نحو ٤ مليار كيلووات ساعة وهو ما يعادل نحو ٤ % من الطاقة الكهربائية المطلوبة
استهلاكها فى سنة ٢٠٠٠ (١) .

٣- الطاقة النووية :

يجرى الان فى اطار السياسة التى وضعها ويشرف على تنفيذها المجلس الاعلى
للطاقة ، بناء مفاعلات للطاقة النووية . ويقدر ان يصل نصيب الطاقة النووية نحو ٤٠ % من
الطاقة الكهربائية المولدة بحلول عام ٢٠٠٠ (٢) .

وقد استصدر قطاع البترول قانونا يتيح له اقتطاع جانب من حصيلته الصافية
بالعملة الاجنبية كل عام لتمويل ما يعرف بمشروع صندوق الطاقة البديلة ومنها فى الاساس
الطاقة النووية . والواقع ان فكرة انشاء المحطات النووية تثير بعضاً من التساؤلات التى لا
مناص من مناقشتها والوقوف على راي بشأنها . ومن هذه التساؤلات :

— هل من الافضل ان تصدر مصر بقرولها لتحصل على العملة التى يحتاجها الاقتصاد
القوسى والبديل هو اقامة محطات نووية باهظة التكاليف بالعملة الصعبة ايضا ؟

— لماذا تتجه مصر الى بناء محطات القوى النووية المنتجة للكهرباء على نطاق واسع دون
ان يكون لديها المصادر الواضحة للخامات النووية والارصدة المالية الوفيرة والكادرات
الصناعية والتكنيكية الكافية ؟ الا يفتنى ذلك الارتباط بمصادر خارجية غير اكيدة ؟

الا . يعنى هذا قيود جديدة للتبعية تضاف الى قيود التبعية التى تزرح تحسنت
اغلالها ؟

(١) احمد نور الدين - مرجع سابق .

(٢) د . حسين عهد الله - مجلة البترول - العدد الاول - ١٩٨٢ .

البحر من « جدر بنا التفكير في استغلال ما يتوفر لدينا من الغاز الطبيعي المصاحب والذي يهدر عند استخراج البترول أو الغاز الطبيعي الذي تتواجد له حقول غنية في بلادنا ، لإنشاء محطات توليد الكم رباء بدلا من الاعتماد على الطاقة النووية ؟

هل تم التفكير في العواقب والاختار التي تصاحب إنشاء تلك المحطات وهي كثيرة والتي منها ودون الدخول في تفاصيل كثيرة ، الاختار التي تخف العاملين بها والانتشار النووي ، ومشكلة التخلص من المواد الغازية ، والإشعاعات المتسربة والنفايات المشعة هذا بالإضافة الى احتمال الحوادث التي لاتعرف عواقبها ناهيك عن التكاليف الباهظة اللازمة لإنشائها والتخلص منها وخطر التبعية النووية والتي نوهنا اليه ، والى آخر هذه المشاكل .

٤.١- زيادة الانتاج من البترول :

ان زيادة الانتاج لو تمت عن سري زيادة الاحتياطي المؤكد نتيجة اكتشافات جديدة فذلك امر مستحب اما اذا كان نزحا من الاحتياطي الفائض فعلا فانه من الواجب التوقف وتوسيع بعض النشاط الهامة والمجازر الواجبة وذلك لان اعتماد مصر على البترول كمصدر اساس للثاقله يجعل زيادة معدل انتاج حقول البترول قوى المعدل العالمى السائد ظاعرة غير صحيحة ، تهدد امن مصر البترولى .

وذلك لان بالنسبة للموارد المعدنية والبترولية التى تنضب ولا تتجدد فلا يزيد رصيدها الا بالكشف عن موارد جديدة ولذلك لا بد من وجود توازن دقيق بين احتياطي هذه الموارد ومعدل انتاجها وذلك للموازنة بين احتياجات الجيل الحالى وحقوق الاجيال المقبلة من الشرة القومية هذا من ناحية ومن ناحية اخرى يثير ذلك القضية الفنية المرتبطة بانهاك حقوق البترول والتاثير السلبي على تحقيق الاستفادة القصوى للمجتمع المصرى من ثرواته الطبيعية القابلة للاستفادة زغير القابلة للتموين (١) .

والواقع ان العبرة ليست بعدد الاكتشافات ولكن بما تحويه من البراميل والاضمان المؤكدة وهولا يصبح مؤكدا الا بعد تنمية الحقل البترولى .

(١) لتفصيل ذلك يرجى الرجوع الى الدكتور/ محمد رضا مكرم . الاصرام الاقتصادية / فبراير ١٩٨٢

ان زيادة انتاج البترول من ٣٥ مليون طن عام ١٩٨٢ ليصبح الهدف المنشود في العام الاخير للخطة الخمسية الحالية ٥٠ مليون طن . يشير كثيرا من التخوف بشأن معدلات استنزاف احتياطات البترول المصرى المتاحه . ويقرر خبراء البترول ان معدلات الاستنزاف للآبار المصرية بلغ في المتوسط ٢٣% وان هذا المعدل يضع مصر قريبا عن موقع الصدارة التى ترتفع فيها نسبة الانتاج السنوى للزيت الى الاحتياطى الموك فيه .

نقول ذلك بمناسبة تصريح السيد نائب رئيس الوزراء ووزير البترول عندما كانت التساؤلات بشأن انخفاض عوائد البترول الناجمة عن انخفاض أسعاره وعن مدى تأثير ذلك على تحقيق وتنفيذ هطه السنوات الخمس الحالية . بانه قد تم اكتشافات بترولية جديدة .
ويذكرنا ذلك بالرأى القائل بأن :
التوظيف السياسى لدور البترول المصرى يفوق بكثير القدرات الاقتصادية الحقيقية له والملاحظة الدؤوب تؤكد انه مع كل ازمة اقتصادية ترتفع الاصوات عن تزايد اكتشافات البترول المصرى وتضاعف عائداته (١) .

(٢)

ولا يسمنا في هذا المجال إلا أن نسرد التحفظات التالية :

- أ - عدم زيادة انتاج حقول البترول عن معدلها الحالى الا بمقدار مايزيد به الاستهلاك سنويا لتأمين قدر معقول من النقد الاجنبى الذى يخفف من عبء الميزانية مع الحد من زيادة الاستنزاف .
- ب - مضاعفه الجهد الاستكشافى لاعادة التوازن بين معدل انتاج البترول ومقدار الاحتياطى المؤكد سواء بابرام المزيد من الاتفاقيات البترولية او بمدال البسة شركات انتاج البترول فى مصر بزيادة استثمارات البحث التى لاتتجاوز نصف دولار للبرميل الواحد الذى يباع بحوالى ٣٠ دولار وهو قدر ضئيل .

(١) د : الاهرام الاقتصادى - مرجع سابق .

(٢) د . محمود امين - الاهرام الاقتصادى - مارس ١٩٨٣ .

جـ - ترشيد عمليات الاستكشاف ترشيدا عليا لزيادة فاعلية الاموال التي تستثمر في هذا الصدد .

٣٢٠٤ - تعظيم الصادرات من الانتاج المصنع للبتترول (بتروكيماويات)

في رد علي سؤال وجه الي السيد نائب رئيس الوزراء ووزير البترول عن اقامة صناعة للبتروكيماويات في مصر قال " لا يختلف اتان على اهمية الصناعة البتروكيماوية وهي تمثل الآن البعد الثالث لاستراتيجياتنا باعتبارها قاعدة اساسية للعديد من الصناعات الحيوية " (١)

والواقع انه قد بدأ التفكير في اقامة صناعة البتروكيماويات في مصر منذ سنوات طويلة الا ان الظروف لم تكن مواتية لتنفيذ المشروع بسبب العديد من المشاكـل والعقبات التي من اهمها مشكلة التمويل ويتوفر لصناعة البتروكيماويات كثير من المقومات الاساسية لنجاحها ومن هذه المقومات :-

- توفر الخامات البترولية وهي الخامات الرئيسية اللازمة لهذه الصناعة بالاضافة الي العديد من الكيماويات التي تدخل في عملية الانتاج .
- وجود عدد كبير من المصانع التحويلية التي تستهلك وتستخدم المواد البتروكيماوية سواء في مجال صناعة البلاستيك او الكاوتشوك او في قطاع الغزل والنسيج .
- وجود اسواق يمكن تنميتها بسرعة لتصبح ذات حجم كاف لاستيعاب كميات كبيرة من الانتاج بما يسمح باضافه وحدات بتروكيماوية ذات حجم اقتصادي .
- توفر الكوادر الفنية والادارية والعمالة اللازمة لاقامة وتشغيل مثل هذه المشروعات وامكانية تلاقى اى قصور في هذا المجال عن طريق التأهيل والتدريب .
- وجود قاعدة صناعية تضم العديد من الصناعات الكيماوية والكهربائية والانشائية مما يؤدي الي توفير حد مناسب من الخدمات الفنية للصناعات البتروكيماوية .
- وجود عدد من مراكز البحوث والتطوير فضلا عن المعاهد الفنية والجامعات التي يمكنها الاسهام في تطوير واثراء هذه الصناعة .

(١) مجلة البترول - العدد السادس لعام ١٩٨٢ .

- وجود الاجهزة التصميمية والانشائية التي يمكنها الاسهام في تشييد المصانع والوحدات الانتاجية والموافق واجراء مايلزمها من تعديلات وتوسعات .

وقد صدر بالفعل قرار بتاريخ ١٩٨١/١/٢٠ بتأسيس شركة البتروكيماويات المصرية وذلك بغرض انتاج وتصنيع وتشغيل ومعالجة وبيع وشراء واستيراد المواد البتروكيماوية والمواد الكيماوية الوسيطة والقيام بكل مايتعلق بهذا الغرض او يساعد على اتمامه .

وتقدم صناعة البتروكيماويات حلولا لمشاكل ملحة في مجالات كثيرة وثيقة الصلة باهداف التنمية والتعمير من هذه المجالات .

- الاسكان والتشييد واقامة المدن الجديدة انتاج المواسير وانابيب البلاستيك التي تستخدم على نطاق واسع في نقل المياه والصرف الصحي وشبكات نقل الغاز ومواسير الكهرباء في المباني وما الى ذلك .

- في مجال الملابس والكساء حيث تلعب الالياف التركيبية دورا هاما في مواجهة الاحتياجات من الملابس وحيث تعجز الالياف الطبيعية وحدها عن مقابلة هذه الاحتياجات ، فضلا عن خلط الالياف الطبيعية التركيبية لتحسين خواصها وتقليل تكاليفها بالاضافة الى توفير الاحذية الشعبية .

- وفي مجال الزراعة والرى وتحقيق الامن الغذائي لها استخدامات لا حصر لها نذكر منها على سبيل المثال .

- الاسمدة الازوتية .

- استخدام العبوات البلاستيك في اغراض التعبئة والتغليف .

- استخدام البلاستيك في صناعة مواسير الرى ومواسير الصرف المغطى وتبطين القنوات لتقليل فاقد المياه .

- استخدام الصومات الزراعية المصنوعة من البلاستيك لاستزراع الشتلات ونقلها الخ . الخ .

العمل على تصدير منتجات هذه الصناعة لن يكون بالامر المهيمن فان كثيراً من دول
العالم سبقتنا الى هذه الصناعة ولن يكون التنافس معها على الاسواق عملية بسيطة
ولكن من المؤكد ان البدء في تعضية احتياجات السوق المحلي من منتجات هذه الصناعة
وهو سوق كبير من شأنه ان يوفر ما يعرف من محلات اجنبية لاستيراد هذه المنتجات
من الخارج .

ومن ناحية اخرى لابد الا نخفل الدور الذي يمكن ان يلعبه التكامل بين مصر
وبلاد العالم العربي وخاصة التكامل بين مصر والسودان في توسيع نطاق وسوق تصريف
تلك المنتجات .

٣٠٤ : الافتقال بالبتروال من مجرد مصدر للتمويل الى عنصر رئيسى من عناصر الانتاج :

٣٠٤ . ١ - دوز البترول كمصدر لتمويل - - - - -

بادىء ذى بدء ، نلاحظ أنه برغم تزايد معدل النمو الاقصادى فى السبعيات وخاصة بعد ١٩٧٤ ، وتزايد نسبة الاستثمار الكلى والادخار المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى ، الا أن ذلك لا يعكس بالدرجة الأولى زيادة حقيقية فى عرض السلع وخاصة منها الزراعية والصناعية .

وتشير بيانات وزارة التخطيط (١) فى هذا الصدد الى أن معدل النمو الحقيقى مقيما بالناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ قد بلغ ٧% فى السنة فى المتوسط عبر الفترة من ١٩٦٩ / ٧٠ الى ١٩٨١ / ٨٢ . وقد وصل معدل النمو السنوى الحقيقى فى مجموعة قطاعات الخدمات الانتاجية الى نحو ١٢% وبلغ فى مجموعة قطاعات الخدمات الاجتماعية نحو ٦.٩٦% بينما انخفض فى مجموعة القطاعات السلعية (بما فى ذلك البترول الخام ومنتجاته) الى نحو ٤.٦% وفى تلك المجموعة الأخيرة (بدون البترول الخام ومنتجاته) الى ٤% . الى وجه التحديد فقد انخفض معدل النمو السنوى الحقيقى فى قطاع الزراعة الى ١٠% بل ومعدل النمو فى التعدين والصناعة نحو ١% ، بينما قد رمعدل النمو السنوى الحقيقى فى قطاع المواصلا بنحو ١٣% وفى قطاع التجارة والعمال والتأمين بنحو ١١% ولذا لا ننظر انخفاض الأهمية النسبية لقطاعات الخدمات الانتاجية من نحو ٢٠.٢% الى نحو ٣٥% .

أما فيما يتعلق بالسنوات الخمس الماضية على وجه التحديد (١٩٧٢-٨١/٨٢) فتؤكد بيانات وزارة التخطيط أيضا (٢) استنادا الى التقديرات المتاحة لمعدلات النمو

(١) وزارة التخطيط ، الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٢/٨٦ ، الجزء الأول ، المكونات الرئيسية ، ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ١٦ - ١٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨ .

الحقيقية - ان الاقتصاد القومى قد نما بمعدل ٨.٥% سنويا في المتوسط (مقيسا
بالناتج المحلى الاجمالي بأسعار عام ١٩٧٥) - غير أنه يلاحظ أن القطاعات الستى
أسهمت في توليد هذا المعدل العالى من النمو هي قطاعات الموارد الطبيعية
والقطاعات الخدمية بينما كان اسهام القطاعات السلعية وخاصة الزراعة والصناعة التحويلية
أقل بكثير ، فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى في قطاع البترول الخام والمنتجات
البترولية ١٢.٨% وفي قطاع قناة السويس ٢١.١% وفي قطاع التجارة والعمال والتأمين
١٢.٥% ، بينما لم يزد معدل النمو السنوى في قطاع الزراعة عن ٢.٣% وفي قطاع
التعدين والصناعة عن ٠.٦% (وكان من نتيجة هذا الخط من النمو أن تفسير
البنيان الاقتصادى مقيسا بالناتج المحلى الاجمالي الحقيقى لصالح القطاعات الخدمية
اذ ارتفعت الأهمية النسبية الى جملة الناتج المحلى الاجمالي لمجموعة قطاعات الخدمات
الاتاجية من ٣٠.٣% الى ٣٥% ولمجموعة قطاعات الخدمات الاجتماعية من ١٩.٦% الى
٢٠.٤% ، بينما انخفضت هذه الأهمية لمجموعة القطاعات السلعية من نحو ٥٠.١% الى
٤٤.٦% (بما فى ذلك قطاع البترول الخام والمنتجات البترولية) ومن نحو ٤٤.٣% الى
٣٧.٧% (بدون قطاع البترول الخام والمنتجات البترولية) وذلك فيما بين عامى ١٩٧٧ و
٢٩٨٢/٨١ . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع
البترول الخام والمنتجات البترولية من ٥.٨% الى ٦.٩% وقطاع قناة السويس من ٢.٥%
الى ٤.١% ، بينما انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من ٢٢.٧% الى
١٧.٣% ولقطاع الصناعة والتعدين من ١٥.٤% الى ١٣.٩% وذلك فيما بين بدايه
ونهاية الفترة موضع البحث) . (١)

(١) المرجع السابق ص ١٩ .

..... هذا ويستنتج مما سبق أن الدفعة الرئيسية للنمو الاقتصادي الواضح فسي فترة السبعينات لا تعود بصفة رئيسية الى توسع الجهاز الانتاجي السلعى ، وإنما الى زيادة الحصيلة النقدية للبلاد من العملات الأجنبية من المصادر الخمسة الآتية :

- * صادرات البترول
- * تحويلات المصريين العاملين فى الدول العربية البترولية
- * رسوم المرور فى قناة السويس
- * دخل السياحة
- * تدفق الموارد الأجنبية فى صورة القروض والمساعدات الأجنبية ، بالإضافة الى الاستثمارات الأجنبية . وقد رأى أن هذه المصادر الخمسة تدرك أكثر من ٨٥% تقريباً من إيرادات النقد الأجنبى للبلاد .

وعلى ذلك فإن ارتفاع معدلات نمو الناتج القومى الاجمالى عائد الى عوامل معضرة للتقلب عبر الزمن ، بينما يلزم لتحقيق التنمية الاقتصادية زيادة معدلات النمو الحقيقى للقطاعات السلعية أساساً وأهمها الصناعة التحويلية والزراعة .

وإن فلقد تحقق نمو كفى للاقتصاد القومى أى Growth ولكن هذا النمو لم يكن مصدره فى المحل الأول تطور القاعدة الانتاجية الصناعية والزراعية وإنما المصادر المستحدثة للعملات الأجنبية وفى مقدمتها صادرات البترول الخام .

ويتضح هذا من البيان التالى الذى يعرض أنصبة المصادر الخمسة من متحصلات النقد الأجنبى الجارية فى عام ١٩٨٢/٨١ (١) :

(١) المصدر : مأخوذ عن : ابراهيم العيسوى ، التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى ، سلسلة أوراق عمل بحثية ، معهد التخطيط القومى ، ورقة عمل ٩ ، يونيو ١٩٨٣ ، ص ٢٥ .

صادرات البترول	٢٩٤ %
تحويلات العاملين فى الخارج	٢١٦ %
رسم المرور فى قناة السويس	٩٨ %
ايرادات السياحة	٧٨ %
تدفقات رأس المال الأجنبى	٢٨٦ % (منسومة الى اجمالى متحصلات النقد الأجنبى فى عام ١٩٨٠/١٩٨١)

ومن هذا البيان يتضح أن صادرات البترول الخام كانت تمثل المورد الأول للمكون الأجنبى لاستثمارات البرامج والخطط الاقتصادية فى أواخر السبعينيات وأول الثمانينات على وجه التحديد . واختصارا فان تفضيلات المخطط تميل الى اعتبار البترول مصدرا تمهليا لا عنصرا رئيسيا من قوى الانتاج المحلى .

ومن الواضح مما سبق من هذا البحث أن أعمال الكشف والتنقيب والتنمية والتطوير للحقول ثم تصدير البترول الى الخارج قد سجلت زيادة متسارعة فى السنوات السابقة ، سعيا وراء الاستفادة من موجة ارتفاع أسعار البترول على المستوى العالمى ، حتى ليقدر البعض أن مصر قد تشهد ابتداءً من عام ١٩٩٠ انخفاضا حادا فى انتاج البترول ، نظرا لارتفاع معدلات الاستخراج الحالية .

٢٠٣٠٤ البترول كقاعدة رئيسية من قواعد الصناعة التحويلية :-

من أجل توظيف البترول لخدمة التنمية في مصر يجب قلب معادلة التعامل مع البترول : أى تحويله من مصدر تمهيلي بتكثيف الاستخراج والتصدير ، الى قاعدة رئيسية من قواعد الصناعة التحويلية بترشيد الاستخراج والتقليل الجذرى من صادرات الخام* .

ويحقق هذا التغيير هدفين رئيسيين :

(١) تقليل اعتماد الاقتصاد المصرى على الخارج (درجة التبعية) فلا شك أن الاعتماد على تصدير البترول الخام كصدر رئيسى من مصادر تمهيل خطة التنمية ، يخضع هذه الخطة لعوامل خارجية لا تقع تحت سيطرة المخطط ، بما فى ذلك من تطورات اقتصادية وسياسية دولية ، بل ويضع الخطة تحت رحمة عوامل جيوفيزيقيية غير مضمونة وخاصة فى الأجل الطويل .

ولذلك يتعين اللجوء الى مصادر ثابتة للاستثمار وللمكون الأجنبى منه على وجه التحديد ، وخاصة بزيادة صادرات الصناعة التحويلية ولا سيما على مستوى الوطن العربى (ثم العالم الثالث) حيث يمكن استحداث صيغة مناسبة للتخصص الانتاجى . فبدلك تتحقق درجة أعلى من التحرر الاقتصادى ، أى من استقلالية القرار الاقتصادى ، نتيجة ارتباطها بعوامل تقع تحت سيطرة المخطط الوطنى ضمن رؤية الواعية للمستقبل .

(٢) خلق دور قيادى لصناعة البترول فى التنمية الاقتصادية . ويقاس الدور الاقتصادى لأية صناعة بمدى ما تخلقه من آثار ربط أمامية وخلفية forward and backward linkage effects فى الاقتصاد القومى بمجمله ، وتشمل هذه الروابط

(*) يقتضى هذا - من بين أمور أخرى - إقامة صناعة بتروكيماوية ضخمة فى مصر مستقبلا . ولكن الملاحظ أن الخطة الخمسية للسنوات ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧ لم تخصص لمجمع البتروكيماويات المتوقع انشاؤه أكثر من ٥١ مليون جنيه للاستثمارات . انظر : الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية ، الجزء الثانى ، الصورة القطاعية ،

ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ٦٦ .

في التشابك القطاعي Sectoral transaction فأية صناعة تأخذ
منتجات الصناعات الأخرى لتجرى بها وعليها عمليات تحويلية جديدة لا تقلب
أن تنتهي بانتاج منتج جديد يستخدم بدوره كمدخل في صناعة أخرى .

ونظرا للأهمية المحورية للبتترول في مصر ، فان من الضروري أن يلعب دورا محوريا
أو قياديا سواء بالنسبة للقطاعات التي تستخدم منتجاتها (آثار الربط الخلفية) وفي
القطاعات التي تستخدم منتجاته هو (آثار الربط الأمامية) . وأهم الصناعات الستى
يمكن أن يؤثر عليها من الخلف بعض الصناعات الهندسية وخاصة صناعة الآلات ، ومصفاة
أخص الآلات المنتجة للآلات . . . أما أهم الصناعات التي يمكن أن يؤثر عليها من
الأمام فهي كافة الصناعات التي تستخدم البتروكيماويات كسلع وسيطة وتضم تشكيلة عريضة
من الصناعات وخاصة صناعة الأجهزة سواء الكهربائية أو غير الكهربائية .

وماختصار فان البتترول لا بد أن يلعب دوره في اقامة اقتصاد متنوع ومتربط ذاتيا
في نفس الوقت ، في اطار تكامل اقتصادى عربى في الأجل الطويل ، وهو ما ينفى
الاعتماد الزائد والمتزايد — من طرف واحد — على العالم الخارجى ، أى ينفى التبعية .
وفى ضوء ما سبق ، نجد أن البتترول يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من منظومة
استراتيجية طويل الأجل للتنمية الاقتصادية ، وهو منظور : الاعتماد على النفس . وتقوم
استراتيجية الاعتماد على النفس على ثلاثة أبعاد :

أ — البعد الأفقى : وهو الاعتماد الجماعى على النفس ، ويقصد به احداث التكامل
ثم الاندماج بين الأقطار التي تتوافر بينها الروابط المهيئة لذلك . وتتوافر على
مستوى الوطن العربى ، ما يلزم لتحقيق التنمية العربية الجذرية من المصادراللازمة
للتصنيع العربى ، من تمويل وسوق ، هذا اذا توفرت الارادة السياسية
القادرة على فرض صيغة ملائمة للاندماج الاقتصادى العربى .

ب - البعد الرأسى : وتمثل فى الاعتماد على الامكانيات والموارد القومية ، بما فيها البترول والغاز الطبيعى . وجب أن يشكل استغلال جميع الموارد دورة اقتصادية وتكنولوجية كاملة فى الاقتصاد المصرى - فى اطار الاقتصاد العرسى على المدى السطول - على أساس الارتباطات الأمامية والخلفية للصناعات .

ج - العمق : ونقصد به العمل من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية ، بالمفهوم العريض الذى يمتد من الأمن القوسى الى الغذاء والملبس والسكن للمواطن البسيط .

قائمة بأهم المراجع

وثائق وتقارير :

- التقرير السنوي التاسع للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول ، في :
نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول ، السنة التاسعة ، العدد الخامس ،
مايو ١٩٨٣ .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٢ ، جامعة الدول العربية .
- الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي .
- الهيئة المصرية العامة للبتترول ، التقرير السنوي ١٩٨١ .
- وزارة التخطيط ، الاطار العام التفصيلي للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية -
والاجتماعية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٢/٨٦ ، الجزء الأول ، الجزء الثاني ديسمبر ١٩٨٢ .
- وزارة التخطيط ، التقرير المبدئي عن الاداء الاقتصادي والاجتماعي خلال ٨٣/٨٢
أغسطس ١٩٨٣ .

أبحاث ودراسات :

- أ . ر . خان وآخرون ، مصادر الطاقة غير التقليدية ، وضعها الراهن وفرض
نجاحها في سوق الطاقة الدولية ، في : الطاقة في الوطن العربي ، وقائع مؤتمر
الطاقة العربي الأول ، الجزء الأول ، صدر في الكويت ، ١٩٨٠ .
- ابراهيم العيسوي ، التخطيط والمتابعة في الواقع الجديد للاقتصاد المصري ،
سلسلة أوراق عمل بحثية ، معهد التخطيط القومي ، ورقة عمل رقم ٩ ، يونيو ١٩٨٣ .
- اجلال راتب ومحمود عبد الحى ، تقويم موقف الاستثمارات العربية والأجنبية فى
السبعينات ، مذكرة خارجية رقم ١٣٢٦ ، يونيو ١٩٨٢ .
- اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لمنطقة غرب اسيا ، الاسقاطات المتوسطة وطويلة
الأجل للعرض والطلب في منطقة اللجنة ، في : الطاقة في الوطن العربي ، الجزء
الثاني .

- بيارد بيريرى ، مستقبل أسعار النفط فى بلدان أوك وخارجها ومصادر الطاقة المنافسة له ، فى : الطاقة فى الوطن العربى ، الجزء الأول .
- حسين بشير ، مستقبل قناة السويس كمصدر للنفد الأجنبى ، فى : المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، ١٩٨٢ .
- روبرت ماپرو ، استراتيجية مقترحة من أجل استقرار سعر النفط عالميا ، فى : نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، السنة التاسعة ، العدد الرابع ، أبريل - ١٩٨٣ .
- عبد العزيز الوتارى ، تقويم سياسات الطاقة الدولية وآثارها على الأقطار العربية ، فى : الطاقة فى الوطن العربى ، الجزء الأول .
- على لطفى ، قضية الدعم فى صناعة البترول ، فى : مجلة البترول ، يناير ١٩٨٣ .
- فاروق المومع ، مصادر الطاقة المتاحة فى الأقطار العربية ومقابلتها مع الطلب المستقبلى عليها ، فى : الطاقة فى الوطن العربى ، الجزء الثانى .
- نزار جاسم الامين ، السياسة المحلية للطاقة فى الوطن العربى ، فى : الطاقة فى الوطن العربى ، الجزء الثانى .

دوريات عربية :

- الاهرام الاقتصادى ، فبراير ١٩٨٣ ، مارس ١٩٨٣ .
- الاقتصاد العربى ، لندن ، العدد ٥٤ .
- البنك الاهلى ، النشرة الاقتصادية ١٩٨٢ .
- النفط والتعاون العربى ، المجلد السادس ، العدد الثانى ، ١٩٨٠ .
- مجلة البترول ، الهيئة العامة للبترول ، اعداد : ابريل ١٩٨٢ ، يونيو ١٩٨٢ ، يناير ١٩٨٣ ، فبراير ١٩٨٣ .

دوريات أجنبية

- Newsweek, March 28, 1983.
- The Economist, March 19, 1983.
- Time, March, 28, 1983.